التنمية البشرية في مصر قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م

"دراسة مقارنة"

أ.م.د. جمال صالح متولي الزناتي(*)

الملخص:

قامت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م من أجل تحسين معيشة الأفراد بالمجتمع؛ وذلك من خلال النهوض بأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والاهتمام بتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة تعود بالنفع على كافة المواطنين، وهو ما تستهدفه خطط التنمية البشرية، فالتنمية البشرية لا تقتصر فقط على زيادة الدخل وزيادة معدلات نموه، ولكنها تعنى بالدرجة الأولى بالنهوض بكافة جوانب حياة البشر، تستهدف الدراسة الحالية رصد وتحليل واقع التنمية البشرية في مصر وذلك من خلال ما أحدثته ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م من أوضاع جديدة في المجتمع المصري مقارنة بما كانت عليه في فترة ما قبل الثورة، ومدى التغير – إيجابا أو سلبا – في مؤشرات وأدلة التنمية البشرية، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها تراجع مكانة مصر في مؤشر التنمية البشرية بين دول العالم، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع نسبة الفقراء وتردى الأحوال المعيشية للمواطنين، والتفاوت بين الأقاليم المختلفة في نسب الفقراء وارتفاع مظاهر عدم المساواة في التعليم والدخل والصحة بين المواطنين إضافة إلى عدم المساواة في توزيع ثروات مصر توزيعا عادلا على جميع فئات الشعب.

الكلمات المفتاحية: الثورة – التنمية البشرية

(*) أستاذ مساعد كلية الآداب – جامعة المنيا.

Human development in Egypt
Before and after 25 January 2011 revolution
A comparative study

Abstract

25 January revolution, 2011 was established in order to improve the people's livelihood in the society, by improving their social and economic conditions and paying attention to achieving high economic growth rates that benefit all citizens, which is what human development plans target. Human development is not limited to increasing income and increasing its growth rates. Rather, it is primarily concerned with the advancement of all aspects of human life, and the current study aims to monitor and analyze the reality of human development in Egypt through the new conditions that the January 25, 2011 revolution brought about in Egyptian society compared to what was the case in the pre-revolution period, and the extent of change - Positive or negative in human development indicators and evidence. The study found results, the most important of which are the decline in Egypt's position in the human development index among the countries of the world, the low rates of economic growth, the high percentage of the poor, the deterioration of the living conditions of the citizens, the disparity between the different regions in the proportions of the poor and the high manifestations of inequality in education, income and health among citizens in addition to Inequality in the fair distribution of Egypt's wealth among all groups of the people.

Key words: revolution, human development.

المقدمة:

انطلقت في بعض البلدان العربية أواخر عام ٢٠١٠ ومطلع عام ٢٠١١ بعض الحركات الاحتجاجية السلمية متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت نهاية عام ٢٠١٠، وكانت هذه الحركات حصيلة لمجموعة من العوامل الداخلية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتي تمثلت في انتشار الفساد والركود الاقتصادي وسوء الأحوال المعيشية، إضافة إلى التضييق السياسي والأمني وعدم نزاهة العملية الانتخابية في معظم البلاد العربية، وشهدت سنوات ما قبل الثورة تفاقما وترديا في الأوضاع المعيشية للمواطنين، وتدنت مستويات المعيشة إلى أقصى حد، وتفاقمت الفوارق بين الطبقات بالإضافة إلى سوء الخدمات الحكومية، وتدهورت معدلات النمو الاقتصادي وتزايدت الفجوة بين الريف والحضر، وشكلت هذه العوامل مجتمعة دوافع الثورات العربية الداعية إلى التغيير السياسي ومن ثم فقد كانت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م هى الملاذ الوحيد أمام جموع المواطنين للتخلص من هذه الأوضاع في ظل الشعارات التي نادت بها الثورة وهى (عيش، حرية، عدالة اجتماعية)، أي أنها قامت من أجل تحسين معيشة الأفراد وذلك من خلال النهوض بأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والاهتمام بتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة تعود بالنفع على كافة المواطنين وهو ما تستهدفه خطط التنمية البشرية؛ ذلك لأن الاهتمام بتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة فقط دون الاهتمام بالجانب المعيشي (التعليم، الصحة، الدخل) للأفراد يعد تنمية منقوصة ومشوهة وغير متوازنة، فالتنمية البشرية لا تقتصر فقط على زيادة الدخل وزيادة معدلات نموه، ولكنها تعنى بالدرجة الأولى النهوض بكافة جوانب حياة الفرد والتي لا تأتى إلا من خلال تنمية متوازنة لكافة جوانب حياتهم وقدراتهم وتوسيع وتعميق مشاركتهم في اتخاذ القرار، وهو ما هدفت إليه الثورة.

الآن وبعد مرور فترة من الزمن على قيام الثورات التي علق عليها الكثيرون آمالهم وطموحاتهم في نقل بلدانهم إلى مصاف الدول المتقدمة التي تسودها الحرية والعدالة الاجتماعية، ما هي حالة التنمية البشرية بمؤشراتها المختلفة بعد مرور عشر سنوات على قيام الثورة؟ وهل تحسنت أدلة ومؤشرات التنمية البشرية بما يتلاءم مع احتياجات ومطالب جماهير الثورة؟

مشكلة الدراسة:

أحدثت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م العديد من التغيرات في مصر سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، وكان رصد هذه التغيرات الحادثة في المجتمع المصري من الأهمية بمكان للتعرف على إيجابيات وسلبيات ثورة يناير والى أي مدى أدت إلى تحسن الأوضاع المعيشية للمواطنين؛ لذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي: ما هو مدى تأثر المجتمع المصري بثورة يناير، وهل كانت آثار ثورة يناير عليه سلبية أم إيجابية حتى يمكن توجيهها فيما بعد والاستفادة منها.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها مما يلي:

- إن للإنسان دورا رئيسا ومهمًا في إحداث التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في أي مجتمع فالإنسان هو هدف وغاية أي برنامج تنموي وأي تقدم منشود، كما أنه في نفس الوقت الأداة والوسيلة الفعالة لتحقيق الأهداف المنشودة؛ لذا فإن جميع الدول والمجتمعات مهما كانت توجهاتها السياسية ودرجة نموها الاقتصادي تسعى وبكافة الوسائل والسبل نحو العمل على رفاهية سكانها وتنمية مواردها البشرية، ومن هنا فإن الأمم والشعوب تتفاوت في درجة تقدمها أو تخلفها وفقا لما توليه من أهمية واهتمام بالموارد البشرية المتاحة لها.
- إن التنمية البشرية تعمل على بناء إنسان قادر على مواجهة الحياة والتغيرات التي تحدث حوله بشكل إيجابي وفعال كما إنها تساعده على التفكير بشكل إيجابي وإبداعي وتغير نظرته من نظرة سطحية إلى نظرة أكثر عمقا وبشكل مختلف للحياة من حوله.
- إن التنمية هى عملية تغيير وتحول في الهياكل، فالاقتصاديات تتطور والمجتمعات تتطور كذلك، كل ذلك يحدث في العالم وبدرجات وسرعات مختلفة مسببة ضغوط تحتاج للتصدي، وبدون ذلك قد تحدث مشكلات وتتراكم مع مرور الوقت وسيكون لها عواقب وخيمة على الدول والشعوب.
- إن مؤشر التنمية البشرية يساعد صانعي القرار في التعرف على وتحديد مواطن الخلل والضعف في جسد المجتمع ومن ثم يمكنهم من تحديد الأولويات وإعادة توجيه الموارد نحو القطاعات والفئات التي تستحق المزيد من الدعم والاهتمام.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في رصد وتحليل ما أحدثته ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م من أوضاع جديدة في المجتمع المصري بالمقارنة بما كانت عليه الأوضاع في الفترة السابقة مباشرة لقيام الثورة؛ وذلك في مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين بما يساعد على بلورة رؤية عملية يمكن أن توضع تحت نظر صانع القرار لتأكيد وتثبيت التغيرات الإيجابية ومعالجة أو تقليل أثر التغيرات السلبية، وبمايُ عجِّل بالعودة إلى حالة الاستقرار ولكن بمعطيات جديدة، ولتحقيق هذا الهدف وضعت الدراسة بعض الأهداف الفرعية التي تمثلت فيما يلي:

١- رصد وتقييم مكانة مصر في تقرير التنمية البشرية وترتيبها بين دول العالم.
٢- التعرف على وضع التنمية البشرية في مصر وبعض الدول العربية.
٣- تتبع حالة التنمية البشرية في مصر ونسب التغير عليها قبل وبعد الثورة.
٤- التعرف على وتتبع معدلات النمو الاقتصادي في مصر قبل وبعد الثورة.
٥- رصد وتقييم درجة التحسن في أدلة ومؤشرات التنمية البشرية قبل وبعد الثورة وذلك من خلال معرفة آثار الثورة وانعكاسها على: الحالة الصحية، الحالة التعليمية، والناتج المحلى الإجمالي في مصر.
٦- التعرف على أوضاع الفقراء في مصر قبل وبعد الثورة.
٧- وضع التوجيهات اللازمة للتخفيف من الآثار السلبية وتدعيم الآثار الإيجابية بعد الثورة.

الطريقة المنهجية ومصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي لبعض متغيرات الدراسة، بالإضافة للاعتماد على المنهج المقارن للمقارنة بين فترتين (ما قبل عام ٢٠١١م) و(ما بعد عام ٢٠١١م) لرصد وتقييم ما أحدثته الثورة وانعكاساتها على الأوضاع الراهنة للتنمية البشرية في المجتمع المصري. كما اعتمدت الدراسة على مؤشر دليل التنمية البشرية وهو مؤشر نسبى مركب يتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية أولها: هو الدليل الفرعي الخاص بتوقع الحياة عند الميلاد ويتم حسابه بالاعتماد على العمر المتوقع عند الميلاد، وثانيها: وهو الدليل الفرعي للتعليم الذي يعتمد في حسابه على مؤشرين فرعيين هما معدل القراءة والكتابة ونسبة القيد بجميع المراحل التعليمية، وثالثها: الدليل الفرعي للدخل والذي يعتمد في حسابه على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي مقوما بالقوة الشرائية المعادلة بالدولار، وقد اعتمد الباحث على أعداد مختلفة من تقارير التنمية

البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والتحديث الإحصائي لأدلة التنمية البشرية ومؤشراتها لعام ٢٠١٨م وبعض الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مثل بحث الدخل والإنفاق للأسر المعيشية لعام ٢٠١٨/٢٠١٧م.

ومن خلال الدراسة يمكن عرض النقاط التالية:

أولا: مفهوم الثورة.

ثانيا: أسباب قيام الثورات.

ثالثا: المداخل المفسرة للثورة.

رابعا: مفهوم التنمية البشرية وتطوره.

خامسا: النتائج ومناقشتها.

أولا:مفهوم الثورة:

تطور مفهوم الثورة من مرحلة زمنية لأخرى مع تنوع اقترابات المفكرين منه، كل حسب أيديولوجيته واختصاصه.ويُعد "أفلاطون" من أوائل الفلاسفة الذين عنوا بدراسة التغيرات التي يمكن أن تطرأ على البناء السياسي، أما "أرسطو" فكان سباقا في دراسته للثورات، حيث قدم أول محاولة شاملة لدراسة الثورة، وأفرد لها حيزًا كبيرًا من مؤلفه الشهير "السياسة". وقد قبل مبدأ وجود الدولة، ولكن الأفكار الخاطئة تؤدي إلي الإحساس بعدم الرضا، وبالتالي حدوث انقلاب سياسي، قد يعمل على تغيير شكل الدولة بما يترتب على ذلك من نتائج سياسية، أي أن الثورة ظاهرة سياسية تمثل عملية أساسة لإحداث التغيير الذي قد يؤدي إلي استبدال الجماعات الاجتماعية.

ويقول أرسطو في كتابه " السياسة ": إن أنماط الحكم كلها معرضة للثورة، بما فيها نمطا الحكم الأساسان وهما الأوليجاركية والديمقراطية، وكذلك ما يسميه نظام الحكم المتوازن، أو الدستوري، أو الأرستقراطي، والمصطلحات الثلاثة تكاد تكون عنده مترادفات، ورأى أرسطو أن في الأوليجاركية والديمقراطية عناصر من العدالة، ولكن كلًا منهما يصبح معّرضًا لخطر الثورة عندما لا يتلاءم نصيب الحكام أو الشعب من الحكم مع تصورهم المسبق عنه، ولا بد من أن نضيف إلى استخدام أرسطو مفهوم التصور" المسبق"، ويقسِّم أرسطو الثورات إلى نوعين: نوع يؤدي إلى تغيير الدستور القائم، فينتقل من نظام حكمٍ إلى نظام آخر، ونوع يغيِّر الحكام في إطار

بنية النظام القائم (وفاء داود، ahram.org.eg/News/42https://democracy. ، السيد الحسيني ص ٢٨٩، محمد على محمد ٤٣٥).

ثم بدأ مفهوم الثورة يأخذ معانٍ جديدة بفضل التطورات التي طرأت على فرنسا في أواخر القرن الثامن عشر، فلقد برهنت الثورة الفرنسية ١٧٨٩م لأتباع "سان سيمون" ثم، "ماركس" من بعدهم على أن الثورة هي مرحلة من مراحل التطور التاريخي، وأن حتمية الحركة الثورية تكمن في عدم ملاءمة النظام القديم وضرورة استبداله بنظام آخر أكثر فعالية وتعبيرًا عن جماهير الشعب.

وقد تضمنت مجريات أحداث الثورة الفرنسية إسهامات مهمة في تطوير مفهوم الثورة، حيث تطور مفهوم الثورة لتمثل نجاحًا منقطع النظير في القضاء على حكومة قديمة واستبدالها بحكومة أخري جديدة أكثر رشدًا، كما أنها قد شكلت مبررًا منطقيًا لأفعال كثير من الثوريين الذين بدأوا يعتقدون أن الثورة قد أصبحت هدفًا في حد ذاته (إسماعيل عبد الفتاح ص ١٤٠).

ومن الصعب أن نبدأ الحديث عن التفسيرات النظرية للثورة دون التطرق لأحد الأعمال التي كان ومازال لها تأثير علي كل نظريات علم الثورة التي جاءت بعدها، فبيان الحزب الشيوعي manifesto of the communist party الذي كتبه كارل ماركس وفريدريك إنجلز عام ١٨٤٨م يظل إلى الآن بمثابة نقطة بداية لتفهم حركة تغير وتحول المجتمعات بشكل عام. طرح ماركس وإنجلز أحد أهم المفاهيم النظرية لتفهم حركة التاريخ، وخاصة التاريخ الأوروبي منذ العصور الوسطى وحتى القرن التاسع عشر، وهو مفهوم نمط الإنتاج mode of production. وفقًا لماركس وانجلز، نمط الإنتاج هو العلاقة بين قوى الإنتاج (العمال) وعلاقات الإنتاج (القدرة على التنظيم)، وهي العلاقة التي ينتج عنها عدد من التناقضات التي لا يمكن تفاديها، ومن ثم تحدث الثورة عندما تصل هذه التناقضات لمرحلة تتغير فيها ملكية أدوات الإنتاج من طبقة إلى أخرى.

فالثورة في النظرية الماركسية حتمية الحدوث طالما ظلت الطبقات الاجتماعية المختلفة في صراع مع بعضها البعض على ملكية أدوات الإنتاج، وهو الصراع الذي لا ينتهي. وبناء عليه فإن تحول التاريخ الإنساني من حقيقة إلى أخرى يعتمد على تغير نمط الإنتاج من واحد لآخر كالإقطاعية والبرجوازية، وتحدث الثورة عندما تستطيع طبقة اجتماعية فرض نمط إنتاج جديد على المجتمع، أو بالمعنى النظري، عندما تستطيع طبقة اجتماعية تغيير العلاقة بينها كقوى إنتاج وبين طريقة تنظيمها كعلاقات إنتاج. لذا نرى أن المفاهيم الرئيسة التي يقدمها ماركس

وإنجلز هي مفهوم صراع الطبقات وحتمية قيام الثورة نتيجة لهذا الصراع أو اختفاء إحدى الطبقات المتصارعة من الوجود(Robert Tucker).

صدر في نفس العام ١٨٤٨م كتاب أليكسيس دي توكفيل "النظام القديم والثورة الفرنسية" The old regime and the French Revolution، ولكن توكفيل نظر للثورة الفرنسية نظرة مختلفة عن تلك التي تبناها ماركس وإنجلز، واتفق الاثنان على كون الثورة تمكنت من تدمير الطبقة الأرستقراطية القديمة والتخلص من القوانين والممارسات التي ارتبطت بالمجتمع الإقطاعي، ولكن ما رآه ماركس كبداية لثورة اجتماعية جديدة تقوم فيها طبقة البروليتاريا بالتخلص من الطبقة البرجوازية، رآه توكفيل كانتصار للدولة المركزية. فالثورة في نظرية توكفيل لم تكن مجرد محاولة لاستبدال حكومة قديمة بأخرى جديدة، ولكن كانت تهدف أساسًا لتغيير الهيكل الاجتماعي الذي وجد قبل الثورة، وتغيير العادات، والممارسات، والمعتقدات التي ارتبطت بالسلطة والحكم في عقول المواطنين؛ لذا كان السبيل لتقديم نموذج جديد للسلطة هو بناء هيكل جديد أو قوة جديدة ضخمة ومركزية بحيث تسيطر على كل قنوات السلطة وعناصرها، وكان هذا الهيكل هو الدولة أو الحكومة المركزية التي أسستها الثورة في فرنسا، فمنذ انهيار الإمبراطورية الرومانية لم يشهد العالم حكومة تركزت فيها كل عناصر السلطة كتلك التي ظهرت بعد الثورة الفرنسية، ومن ثم طرح توكفيل أفكارا مختلفة عن تلك التي طرحها ماركس، فلم تكن الثورة عند توكفيل إشارة لبدء تحرر طبقة اجتماعية مقموعة، ولكنها كانت سببًا في ظهور مفهوم الحكومة المركزية التي جاءت لتملأ فراغ السلطة الذي حدث نتيجة لقضاء الثورة على البناء الاجتماعي الذي ساد في مرحلة ما قبل الثورة(Alexis De Tocqueville 1983). وقد استخدم مفهوم الثورة في مجال العلوم السياسية، وعلم الاجتماع السياسي للإشارة إلى التأثيرات المتبادلة للتغييرات الجذرية والمفاجئة للظروف والأوضاع الاجتماعية والسياسية.وفي إطار التطرق إلى موسوعة علم الاجتماع نجد أنها تشير إلى مصطلح الثورة على أنها "التغييرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، والتي تعمل على تبديل المجتمع ظاهريًا وجوهريًا من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وأيديولوجية وأهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية، وقد تكون سلمية، وتكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية."ويعرف "كرين برنتون Crane Brinton "الثورة في كتابه "تشريح الثورة" بأنها عملية حركية دينامية تتميز بالانتقال من بنيان اجتماعي إلى آخر، وأنها تغيير عنيف في الحكومة القائمة بشكل يتجاوز الحد القانوني (يوري كرزاين ص ٣١). وعرَّفها البروفسور "هاري ايكشتاين" في مقدمة كتابه عن الحرب الداخلية بأنها: "محاولات التغيير بالعنف أو التهديد باستخدامه ضد

سياسات في الحكم أو ضد حكام أو ضد منظمة. بينما يشير "بيتر أمان Peter Amann" إلى الثورة على أنها: " انهيار لحظي أو على المدى الطويل لاحتكار الدولة للسلطة يكون مصحوبًا بانخفاض الخضوع والطاعة "(مولود زايد الطيب، ص٩٩). كما أوضح "شريكر P Schrecker" أن الثورة بمثابة تغيير غير مشروع للظروف المشروعة، في حين عرف كارل فريدريك Carl Fredreck الثورة بأنها: الإطاحة بنظام سياسي مستقر بصورة عنيفة وفجائية، وقد أشار ل. ب إدواردL.p Edward للثورة بأنها تغيير وإحلال نظام جديد محل نظام آخر كان مشروعا، ولا يحدث هذا التغيير بالضرورة عن طريق القوة والعنف، وفي هذا الإطار، أشار "هيجل" في كتابه "العقل والثورة" في تعريفه لها على أنها الثورة على الأوضاع القائمة، وأنها حركة تتسم برفض وإنكار ما هو قائم فعلًا، وأنها إعادة لتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس عقلاني(وفاء داود).

ومن المنظور السوسيولوجي للثورة، يرى "بارسونز" أن الثورة بمثابة تعبير "دوركايمي"، أي أنها انحرافات مرضية تبعد عن التوازن المستقر لبنية السلطة، أما "يوري كرازين" فينظر لها بمنظار الأدبيات الماركسية في تحليل التطور الاجتماعي ويقول: "إن معنى الثورة الاجتماعية ووظيفتها لا يمكن فهمها إلا حينما ننظر إلى تاريخ المجتمع على حقيقته كسلسلة متصلة من التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية. والثورة شكل من أشكال الانتقال، كما أنها قفزة من التشكيل الاقتصادي والاجتماعي البالي إلى تشكيل أكثر تقدمًا، تكون الخاصية المميزة السائدة له ومضمونه السياسي هو انتقال السلطة إلى الطبقات الثورية (أنتوني جيدنز علم الاجتماع ص ٤٦٨).

وقد ربط عالم الاجتماع الفرنسي "إميل دوركايم"، مفهوم الثورة بظاهرة "الفوران الجمعي"، والتي تعبر عن تحرك جماعي لا يمكن تجاهله، ويتضخم بصورة ملحوظة من دون ضمان الاستمرار طويلًا في حالة الفوران، وهي التي تتكون أساسًا فيما بين الطبقات الأدنى في المجتمع، فالشعب يعيش حياة مزرية مرتبطة بالفقر في الأساس، إلى جانب نقص الحرية.

ووفقًا ل "جيدنز"، فإن الثورات تمثل طليعة الأساليب غير التقليدية في الحركات الجماهيرية المنظمة التي تُحدث تغييرات جذرية في النظام السياسي السائد باستخدام العنف. وتتطلب الحركات الثورية كما أشار جيدنز شروطا أساسة لاشتعال الثورة من أهمها أساليب استهواء الجماهير وتوجيهها، ويصاحبها عادة توترات وصراعات (أنتوني جيدنز ٢٠٠٢ ص ١١٢).

ويرى "روجر بيترسن Roger Petersen مؤلّف كتاب "المقاومة والتمرد"، أنّ الثورة تبدأ على شكل احتجاجات تأخذ بعدًا شعبيًّا تكسر حاجز الخوف أو ينسى الناس الخوف، ومن ثّم تتحوّل إلى غضب شعبي عارم تطلَق عليه صفة ثورة (Eric Hobsbawm PP.2-17).

وفي تعريفه لمفهوم الثورة يقول "ايرك هوبزباوم Eric Hobsbawm ": إنّ الثورة هي تحوّل كبير في بنية المجتمع، ويركّز على فكرة التحوّل ولكن مكانيّة التحوّل الذي تحدّث عنه هي أوروبا ما بين عامي ١٧٨٩ وعام ١٨٢٨م.ويشير إلى أربعة عناصر تسترعي الاهتمام عند الحديث عن الثورة وهي Roger Petres and Rebelhg)

الخصوصية: حيث يركّز "هوبزباوم" على أنّ لكل ثورة خصوصيتها من حيث الزّمان والمكان، وليس هناك تشابه أو تطابق بين ثورتين.

النصر:

ويعني انتصار منظومة جديدة على منظومة قديمة، ويشير "هوبزباوم" إلى انتصار الفكر الرأسمالي الليبرالي على الفكر الاقتصادي الإقطاعي، وفي الإطار العربي يمكن الحديث عن غلبة منظومة قيمية عربية إسلامية بكافة جوانبها على منظومة قيمية قديمة.

البعد الجغرافي للثورة "نظرية انتشار العدوى:"

حيث يشير "هوبزباوم" إلى تأثير هذا البعد في مناطق دول الجوار، وفي صيرورة التحوّل – تأثير أوروبا في أمريكا الشمالية، أرجع "هوبزباوم" تفجّر الثورة إلى عوامل متراكمة عبر عدد من السنين أحدثت ضغطاً على القاعدة فولّدت الانفجار الذي يجسّد حالة الثورة. ففي السياق الأوروبي تحدّث "هوبزباوم" عن أزمات الأنظمة البائدة شمال العالم وغربه، ويحدّدها في فقدان الشّرعية واستفحال الاستبداد ومصادرة الحرية، بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في شمال أمريكا وغرب أوروبا، فالثورة هي نتاج تراكم عوامل ضغط اجتماعي واقتصادي وسياسي على القاعدة الشعبية ممّا يؤدّى إلى تفجّرها.

وفى هذا الإطار، نجد أن هناك من يعرِّف الثورة – كظاهرة اجتماعية وسياسية– بأنها انتفاضة الشعب ضد الظلم الذي تجاوز كل حدود تحمل الطاقة البشرية، والثورة من منظور التحليل النفسي هي انتصار عامل الغضب في النفوس على عامل الخوف من قوة وإرهاب السلطان، والثورة كفعل إنساني عبارة عن عملية هدم تليها عملية بناء، ويوضح هذا التعريف وجود مرحلتين للثورة المرحلة الأولى: هدم الوضع الظالم والفاسد والفاشل القائم وشعار هذه

المرحلة "الشعب يريد إسقاط النظام"، والمرحلة الثانية: بناء وضع جديد يُلبي حاجات وتطلعات الأمة وشعارها (الشعب يريد حياة كريمة).

ثانيا: أسباب قيام الثورات

إن الثورة إفراز لواقع اجتماعي، وهذا الواقع يختلف من مجتمع إلى آخر؛ لذلك لا يمكن الجزم بأسباب محددة بعينها تتوافر في كل الثورات؛ لأن كل ثورة هي وليدة سياق معين؛ لذا تتعدد الأسباب بتعدد الظروف، فمنذ القديم شغلت الثورة الفلاسفة والمفكرين وبحثوا عن أبرز عواملها، فنجد أرسطو قد أفرد للثورة الفصل السابع من مؤلفه الشهير "السياسة" حيث يعتقد أن أسباب قيام الثورة تعود إلى عدم المساواة. كما أن أرسطو يرجع أسباب قيامها إلى عنصر أساس وهو عدم الرضا عن الوضع القائم وقد اعتبر هذا العلة العامة التي تهيئ النفوس للثورة

(شعبان طاهر الأسود ص ٥٠)

وهناك من يحصر أسباب الثورة في العوامل الاقتصادية ومن أبرز المؤيدين نجد سان سيمون وماركس وكل اليساريين، إذ يرى سان سيمون أن التطور التاريخي للجماعات البشرية هو صراع دائم بين الطبقات الاقتصادية في المجتمع بين من يملكون ومن لا يملكون، أما ماركس فيعتقد أن جميع الثورات مهما اختلفت أشكالها ذات طبيعة واحدة، فالثورة عنده مرحلة طبيعية وحتمية في حياة المجتمعات، ويؤكد ماركس على علاقات الإنتاج والتوزيع والتي تؤدي إلى سلسلة من الثورات تنتهي بثورة البروليتاريا (عبد الوهاب الكيالي ص ٨٧١).

وفي نفس الاتجاه نجد لينين ومن بعده دعاة نظرية التخلف، يؤكدون على أن التخلف عامل حاسم للتغيير وبالتالي تصبح الثورة حتمية، حيث إن القهر والسخط الملتهب يمكن أن يخلق جوا ثوريا (إسماعيل على سعد ص ٢٥١). ويرجع هذا التخلف والفقر إلى سيطرة طبقة أوليجاركية على كل مصادر الدخل والرفاهية في المجتمع، وإهمال أو إغفال حاجات الشعب بغالبية فئاته، وبالتالي يصبح الجو ملائمًا لنمو السخط والشقاق الاجتماعي، والذي غالبا ما يواجه من قبل النظام القائم بالقمع، الأمر الذي يؤدي إلى ازدياد السخط بين الثوار. وما يميز غالبا حكم هذه الاوليجاركية اعتمادها على الآلة القمعية وقمع المطالبات بالتغيير، لكن هذه الطبقة تهتز وتتخلخل بفعل الثورات الشعبية الناتجة عن عدم المساواة في التوزيع (شعبان طاهر الأسود ص ٥١).

ولا يمكننا حصر الثورة في أسباب اقتصادية فقط، فعلماء النفس يؤكدون على أن هناك عوامل نفسية تهيئ الأذهان للثورة مثل وجود الأوضاع الظالمة في المجتمع، إلى جانب إحساس

الأفراد بالظلم الواقع عليهم، إضافة إلى الظلم الاجتماعي الناتج عن استئثار قلة من الناس بخيرات البلاد، ونظام الحكم العبودي الذي يؤدي إلى الكبت والقهر، مما يجعل الشعب يعيش حالة الخوف الدائم ويؤدي به في الأخير إلى الانفجار في وجه هذا الواقع (عبد الوهاب ص ٨١٣).

ولعل الأسباب متعددة وتتقاطع فيها العديد من الثورات وهذا ما أثبتته الثورات المتنامية في الوطن العربي ككرة الثلج بسبب الظلم الواقع على الشعوب، وعقود القهر المتوالية إضافة إلى فشل قيام الدولة الوطنية المرتكزة على المواطنة، وبسبب سيطرة نخبة على مقدرات الشعوب مما أدخلها في موجات من التخلف والفقر زاده الظلم والاستبداد المعتمد على الأجهزة الأمنية، ومما زاد سخط هذه الشعوب ثلاثية الاستبداد: الاستبداد السياسي، الاستبداد الاجتماعي، الاستبداد الاقتصادي.

فالاستبداد السياسي معروف على أنه احتكار الحكم ومنع أية مشاركة للشرائح الشعبية والقوى المختلفة من تقاسم السلطة، أما الاستبداد الاجتماعي فهو وليد غياب العدالة الاجتماعية وسيطرة فئة محدودة على المقدرات وإقصاء غالبية البناء الاجتماعي مما يفرز ظلًما اجتماعيًّا وأمراضًا داخل المجتمع نتيجة لهذا الواقع، ويشعر المواطن أن هذا النظام لا يعبر عنه بل عن فئة محدودة، والاستبداد الاقتصادي هو احتكار المقدرات، لكن ظهر نمط جديد منه بسبب تزاوج المال والسلطة، أي تحالف رجال الأعمال والسياسيين، مما جعل الدولة والشعب وكل المقدرات في خدمة هذه الفئات وأدى هذا إلى تركز رأس المال والعوائد في أيدي عدد محدود وقليل على حساب الغالبية مما يفرز نموًّا لعوائد رجال الأعمال، وفقر بسبب غياب التنمية وهو نموذج تنموي مشوه، ومن ثم فالأسباب عديدة ومتنوعة، وتختلف باختلاف السياق الزماني والمكاني وبتباين البناء الاجتماعي (سمية قادري ومحمد شنين).

ثالثا: المداخل المفسرة للثورة

مع تطور الثورات على مر التاريخ تطورت وتباينت أيضا المفاهيم النظرية التي تحاول تفسير قيام الثورة، ويعود الاختلاف الأساس بين التوجهات النظرية إلى اختلاف في الأسئلة المطروحة وفى تحديد الفاعل الرئيس في الأحداث، فهناك نظريات تهتم بأسئلة مثل متى تقوم الثورة؟ وأخرى تطرح أسئلة عن القدرة على الحشد والقيادة لدى الثوار، وثالثة تطرح تساؤلات حول هيكل الدولة وطبيعة العلاقة بين النخب السياسية لكى تقدم تفسيرا لأسئلة مثل كيف تقوم الثورة؟ كما أن تحديد الفاعل أو الفاعلين عادة ما يختلف اعتمادا على المنظور العلمى، فعلم الاجتماع عادة ما يهتم بتحليل دور الفرد ودور الكيانات الجمعية في إحداث حالة من التغيير، في حين تهتم العلوم السياسية بالتركيز على دور الدولة وهيكلها وأيضًا على دور النخب وطبيعة العلاقة بين بعضهم البعض، وكل مدخل أو نظرية يقترب بشكل أو بآخر من الثورة من خلال زاوية معينة، ويمكن عرض بعض هذه التوجهات والمداخل النظرية على النحو التالي:

آراء بعض العلماء المعاصرين حول دراسة وتفسير الثورة:

- صامويل هانتينجتونSamuel P. Huntington

قدم صامويل هانتينجتون عام ١٩٦٨م في كتاب "النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة" political order in changing societies نظريته التي تربط بين عملية التحديث وقيام الثورة. حيث يرى هانتينجتون أن أحد أهم أبعاد "التحديث" هو زيادة الطلب على المشاركة السياسية من قبل أعضاء المجتمع، وعندما تكون هناك جماعات في المجتمع لا تملك حق المشاركة السياسية، بل ولا تملك حتى أي سبيل لتكون جزءًا من السلطة السياسية في المستقبل، تبدأ هذه الجماعات في المطالبة بالتغيير وفتح المجال السياسي، وهو ما قد يؤدي إلي قيام الثورة.

ولعل من أهم ما قدمه هانتينجتون كان التعريف الدقيق الذي وصف به "الثورة" وكيف فرق بوضوح بين "الثورة" والانتفاضة، أو الانقلاب العسكري أو التحرك الجماهيري. فهو يري أن الثورة هي تغيير أساس، ومفاجئ، وعنيف في القيم السائدة داخل المجتمع، وفي المؤسسات السياسية، وفي الهيكل الاجتماعي، وفي القيادة، وفي الأنشطة والسياسات الحكومية. ومن ثم، فالنموذج الذي يبني عليه هانتينجتون نظريته هو نموذج الثورة الاجتماعية أو الثورة الكبرى grand revolutionوهي المسميات التي كانوا يطلقونها على ثورات مؤثرة تاريخيًا نظرًا لحجم التغيير

الذي جاءت به مثل الثورة الفرنسية، والثورة الروسية، والثورة الصينية، والثورات في كل من المكسيك وكوبا. فالانقلابات العسكرية أو الانتفاضات قد تغير القيادة السياسية، والسياسات، وفي بعض الأحيان قد تحدث تغييرا في المؤسسات السياسية، ولكن الثورة فقط هي التي تستطيع إحداث تغيير في البناء الاجتماعيsocial structure كتغيير الطبقة الاجتماعية الحاكمة وتغيير علاقة الطبقات الاجتماعية داخل المجتمع ببعضها البعض. لذا فالاتفاق على التسمية العلمية لما حدث في مصر في يناير ٢٠١١ ويونيو ٢٠١٣م لا يعتمد على الأعداد التي شاركت أو حتى حجم العنف الممارس في كل حدث من هذه الأحداث، ولكن التسمية تعتمد في الأساس على مدى التغيير الذي جاء به كل حدث من هذين الحدثين.
يري هانتينجتون ارتباطا مباشرا بين "التحديث" والثورة، أو بمعنى أدق، يرى الثورة كتجسيد فعلي لما هو مقصود بعملية "التحديث"، فالثورة لا تعبر فقط عن امتلاك الإنسان القدرة على تغيير البيئة المحيطة به سواء كانت في المجتمع أو الدولة، ولكنه أيضًا يمتلك الحق في فعل ذلك وقتما يشاءووفقً ا لهانتينجتون، الثورة لا تحدث في المجتمعات التي لم تمر بأية مرحلة تحديث سياسي أو اجتماعي، كما أنها لا تقوم في المجتمعات الحديثة التي مرت بمرحلة التحديث منذ وقت طويل، ولكن الثورة في الأغلب تحدث في تلك المجتمعات التي شهدت القليل من التحديث، وبالتحديد تقوم الثورة عندما يسبق التحديث الاقتصادي والاجتماعي economic and social modernizationعملية التحديث السياسيpolitical modernization ، فتشهد المجتمعات بعض التطور الاقتصادي ولكنها تظل بعيدة عن أي تغير أو تطور حقيقي في المجال السياسي، وهو ما يطلق عليه هانتينجتون التنمية السياسيةpolitical development، وهذا الخلل بين المجال الاقتصادي والمجال السياسي يكون سببًا في قيام الثورة.

ولتبسيط فكرة هانتينجتون بعض الشيء يمكننا اللجوء لنموذج مصر قبل يناير ٢٠١١م حيث كان هناك تطور اقتصادي ملموس ونخبة من رجال الأعمال التي بدأت بالفعل –وبرعاية الدولة– في تغيير شكل الهيكل الاقتصادي في مصر، وكانت قريبة جدًا من تحقيق تغيير مماثل في الهيكل الاجتماعي من خلال خلق طبقة اجتماعية جديدة من الموظفين في القطاع الخاص، ولكن لم يقابل هذا التطور أي تطور مماثل في المجال السياسي؛ لذا زادت الفجوة اتساعًا، مما كان سببًا في قيام الثورة.

ومن المهم أيضًا خلال مناقشة ما جاء به هانتينجتون من أفكار هو شرح المقصود بمصطلح التنمية السياسية، فهو يعنى زيادة الوعي السياسي وامتداده أو وصوله لمجموعات

جديدة داخل المجتمع بحيث تكون هذه المجموعات أكثر حرصًا على المشاركة السياسية، وأكثر استعدادًا للتعبئة والحشد. وكنتيجة لزيادة الوعي السياسي تبدأ بعض المؤسسات السياسية في الظهور داخل المجتمعات، وعادة ما تكون هذه المؤسسات مستقلة ومعقدة في هيكلها الداخلي، فالأساس السياسي للثورة هو الانتشار السريع والمؤثر لهذا الوعي السياسي، وحشد مجموعات جديدة داخل المجتمع وتعبئتها للمشاركة السياسية، وتحدث هذه التغيرات بشكل سريع بحيث لا تتمكن المؤسسات السياسية القديمة من احتواء هذه الزيادة في المجموعات المستعدة للمشاركة السياسية.فوفقًا لهانتينجتون، الثورة في الحقيقة هي انفجار في حجم المشاركة السياسية explosion of political participation.، ولكن لكي تكتمل الثورة تحتاج إلي الدخول في مرحلة ثانية تبدأ فيها البناء المؤسسي أو مأسسة نظام سياسي جديد من خلال المؤسسات السياسية الجديدة، فالثورة الناجحة تحتاج للدمج بين التعبئة السياسية political mobilization والبناء السياسي المؤسسي political institutionalization.

ويرى هانتينجتون أن مقياس نجاح الثورة هو مدى استقلالية واستقرار المؤسسات السياسية التي ظهرت كنتيجة للثورة، وحجم السلطة السياسية الحقيقية التي تتمتع بها هذه المؤسسات (Samuel Huntington 1968).

٢- تشارلز تيلي Charles Tilly:

يعد المفكر الإنجليزي تشارلز تيلي من أحد أهم أعلام علم الاجتماع السياسي وخاصة علم الثورة، حيث إن تيلي من أوائل العلماء الذين حاولوا تفسير ظاهرة الحركات الاجتماعية. كما كان له تعليقات مهمة على ما جاء به هانتينجتون من أفكار ومن أطروحات تربط ربطا مباشرا بين التحديث والثورة. ولكي نكون أكثر تحديدًا، يرى تيللي أن مصطلحات "التحديث " modernizationوعدم الاستقرار السياسيpolitical instability تحتاج لتعريف أدق من التعريفات التي جاء بها هانتينجتون، كما أن تيلي يرى أن استخدام التحديث كمفهوم هو في الحقيقة توجه في البحث أكثر منه نظرية مفصلة تحاول أن تتنبأ بنمط مستقبلي للثورة. عندما بدأ تيلي في استنتاجاته النظرية، انصب اهتمامه على الفاعلين في الثورة أكثر من السياق العام للمجتمع والدولة الذي اتسمت به نظرية صامويل هانتينجتون؛ لذا رأى تيلي أن الثورة، قيامها ونجاحها، تعتمد على توافر الموارد لدي الفاعلين المختلفين فيها. وفقًا لتيلي الثورة تحدث عندما تمتلك مجموعات في المجتمع الموارد الكافية للضغط على الحكومة أو النظام من خلال المطالبة بالتغيير، وفي نفس الوقت تفتقر الحكومة للموارد التي تسمح لها إما بإحداث هذا التغيير

أو قمعه.وانطلاقاً من هذه الرؤية وهذا الافتراض جاءت نظرية تيللي المعروفة بنظرية تعبئة الموارد Resource Mobilization Theory وهي نظرية تعتمد في الأساس على العمل الجمعي المنظم من قبل مجموعات مختلفة في المجتمع وخلافات هذه المجموعات مع الدولة. والمواردوفقاً لتيلي تتضمن النقود أو القدرة المالية، والموارد البشرية، وتواجد الخبرات، وتوافر المعلومات، ووجود قيادة.

كما يشرح تيلي بعض الأوضاع السياسية التي عادة ما تحدث قبل قيام الثورة، وهذه الأوضاع أو الظروف السياسية تتضمن **أولا:** وجود مجموعات قوية تنافس على السلطة وتتحدى السلطات القائمة من خلال طرح سياسات بديلة. **ثانيًا:** اقتناع عدد معقول من الشعب بما تطرحه هذه المجموعات من أفكار. **ثالثًا:** عدم قدرة الحكومة على تلبية المطالب بالتغيير أو قمع المجموعات التي تقدم هذه المطالب، وهناك عامل أخير يكون من أهم العوامل المساعدة أو المساندة لقيام الثورة وهو وجود نوع من أنواع التحالف بين المواطنين وبين هذه المجموعات التي تتحدى السلطة القائمة، وقد يكون هذا التحالف نوع من أنواع التنظيم السياسي أو عمل جمعي منظم (Charles Tilly)

٣- ثيدا سكوتشبول وإيلين تريمبرجر:

Theda Skocpol & Ellen Kay Trimberger

التحليل البنيوي الذي طرحته نظرية سكوتشبول وتريمبرجر انطلق مما طرحه كارل ماركس حول كون سيطرة الطبقات الاجتماعية على بعضها البعض تعد أهم مكونات النظام الاجتماعي، وأن الصراع بين الطبقات هو السبب المباشر لقيام الثورة. يسعى التحليل البنيوي لدراسة نمط التفاعل بين الفاعلين السياسيين المختلفين، والعلاقة بين الدولة والنخب، بين المالك والعامل، وبين الدول وبعضها البعض في سياق دولي، حيث إن مجموع هذه التفاعلات في الحقيقة يمثل هيكل الدولة والمجتمع، وترى كل من سكوتشبول وتريمبرجر أن أسباب قيام الثورة دائماً ما تتعلق بهيكل الدولة أو هيكل المجتمع.

وبالرغم من التأثر الواضح بما جاء به كارل ماركس؛ إلا أن سكوتشبول وتريمبرجر تقران بكل وضوح أن نظرية ماركس بالرغم من وجاهتها لم تعد كافية للإجابة على الأسئلة الجديدة التي باتت تتعلق بقيام الثورة من كل الجوانب. ولذلك جاء التحليل البنيوي مبنيًا على ثلاثة مبادئ أساسة: **الأول:** هو التعامل مع الدولة كلاعب أساس لا يمكن اختزاله في صراع واحد أو في

مجال واحد، **الثاني:** هو ضرورة تحليل وضع الطبقة العاملة قبل وبعد الثورة تحليلًا بنيويًا يعتمد على دراسة الهيكل الاجتماعي لهذه الطبقة سواء كانت من العمال أو الفلاحين، **الثالث:** هو التركيز على المنافسة بين الدول (وخاصة في المجال العسكري) في سياق النظام الرأسمالي العالمي.

ومن ثم، ومن خلال النظر لهذه المبادئ الثلاثة وما ينتج عنها من أسئلة، ندرك أن النظرية البنيوية ترى أن أسباب الثورة تكمن في مجموع العلاقات التي تمثل هيكل الدولة والمجتمع كعلاقة الطبقات الاجتماعية ببعضها وعلاقة الدولة بالنخب، والعلاقات بين الدولة وبين الطبقة العاملة والتي كانت على مدي تاريخ الثورات في القرنين التاسع عشر والعشرين سببًا رئيسًا في التحرك الثوري، لتحقيق الاستقلال والتغيير، وأخيرًا العلاقات بين الدولة وباقي الدول داخل النظام العالمي حيث إنه عادة (وهي ملاحظة مبنية أيضًا على الثورات في القرنين الأخيرين) ما تكون الضغوط الدولية أكثر تأثيرًا في تحديد مستقبل الثورات ورسم خارطة الطريق التي تتبعها الثورة، من الضغوط الداخلية لتغيير نظام الحكم أو لتحقيق قدر أكبر من الحريات والحقوق، ويوجد في الربيع العربي ما يكفي من نماذج توضح كيف كانت الضغوط الدولية أكثر تأثيرا في تحديد مستقبل الثورات، فهناك حالات التدخل المباشر مثل البحرين وليبيا، وهناك حالات الضغط من خلال موقع الدولة من النظام العالمي ووجود مصالح دولية وإقليمية تكون الدول مضطرة لإعلائها، ولعل ما يحدث في مصر منذ ٢٥ يناير ٢٠١١م خير مثال على هذا النوع من الضغط ومدى تأثيره(**Theda and Ellen 1978**).

٤- بيير بورديو Pierre Bourdieu:

يُعد بيير بورديو واحدا من أهم المفكرين الذين أسهموا في توسيع دائرة النقاش والتحليل حول الحركات الاجتماعية التي عرفتها فرنسا والعالم من انتفاضة الشباب في أوروبا سنة ١٩٨٦م، منذ ذلك التاريخ استمر بورديو في الاهتمام بتفاصيل هذه الحركات، إلى الدرجة التي صار فيها اسمه مرتبطا بحركات مناهضي العولمة، ليس كباحث فقط وإنما كمنظر فهو يشكل مع "**شومسكي وأنطونيو نيغري وتيار**" أبرز المنظرين للحركات الاحتجاجية المناهضة للعولمة، وقد اهتم بيير بورديو بتناول أنماط السيطرة الاجتماعية بواسطة تحليل مادي للنتاجات الثقافية وذلك في إطار إبراز آليات إعادة الإنتاج المتعلقة بالبنيات الاجتماعية، وهو يركز في تحليله للحركات الاجتماعية إلى ما بلوره من مفاهيم وأطروحات بخصوص الحقل، والرأسمال، والعنف والمثقف

الجمعي، فأدوات التحليل التي اعتمدها بيير بورديو تفيد في فهم ديناميات الحركات الاجتماعية، خصوصا عندما يتم تمثلها كحقول صراعية في نزاع وتنافس مستمر مع مؤسسات الهيمنة والاحتواء، ولقد دعا بورديو إلى "حركة احتجاجية أوروبية" تكون خطوة أولى، وهي حركة تفترض مزيدا من الالتزام والانخراط الإيجابي للنقابات والحركات الاجتماعية والمثقفين والذين لا بديل أمامهم لمواجهة إكراهات العولمة واقتصاد السوق غير إبداء الرفض والاحتجاج ماديا ورمزيا دفاعا عن الوضع الاجتماعي؛ وذلك بإبداع قنوات جديدة لمواجهة الرأسمالية العالمية التي مزجت بين التكنولوجيات الحديثة وسلطة رأس المال وهو ما يمنحها إمكانيات قصوى للهيمنة والتأثير، داعيا بقوة إلى تحصين العلاقات والممارسات الاجتماعية.

فمنذ ١٩٩٥م بدأ "بيير بورديو" ينظر للحركات الاجتماعية الجديدة ويناضل في أطرها المختلفة مقدما في ذلك أنموذجًا للمثقف العضوي، ورافضا كليا النيو ليبيرالية، ودليله ما انتهى إليه من مقاربات سوسيولوجية وما يؤمن به من التزام سياسي، فالتراكم في كتبه المشهورة (مهنة عالم الاجتماع le Métier de Sociologue، الحس العملي le Sens Pratique، بؤس العالم la Misère du Monde)، وما إلى ذلك من كتب عميقة جعله ينظر للحركات الاجتماعية محتجا على العولمة والرأسمالية المتوحشة التي تتأسس على قوانين اقتصادية مجحفة.

٥- آلان تورين "Alain Touraine":

تُعد الحركات الاجتماعية من بين أهم المباحث الأساسية التي اشتغل عليها آلان تورين، حيث تتميز الحركات الاجتماعية الجديدة عند تورين بقدر معين من التنظيم والاستمرارية اللذان يؤديان إلى الفعالية في إعادة إنتاج تاريخ الأنساق الاجتماعية. ويؤسس آلان تورين الحركة الاجتماعية على ثلاثة مبادئ أساسة هي: **مبدأ الهوية:** ويقصد به ضرورة تحديد الهوية الذاتية التي يمكن أن تكون متعددة ومركبة (مجموعة، طبقة، شريحة اجتماعية، ...) وفى المقابل أيضا يجب تحديد هوية الخصم؛ **مبدأ التعارض** ويفترض في الحركة الاجتماعية تحديد الخصم، أي يجب أن يكون الخصم الذي تقوم ضده الحركة واضحا وموضوعيا، مثال الحركة العمالية ضد تنظيم العمل من أجل الاستقلال العمالي؛ **ومبدأ الكلية** ويقصد آلان تورين هنا أن الحركة الاجتماعية مكونة من وعي جمعي وبصيغة جمعية وشمولية لا أقلية وفردية من أجل النجاح في التأثير على الرأي العام والحصول على الحقوق والمطالب. فالحركات الاجتماعية التقليدية تتكون من ثلاثة عناصر حسب "آلان تورين:" الدفاع عن الهوية والمصالح الخاصة، المنافسة والصراع، الرؤية المشتركة في تقاسمها الحركة مع منافسيها.

والواقع أن آلان تورين يستند بالحركات الاجتماعية إلى موقفه النقدي من فكر ما بعد الحداثة باعتباره فكرا هداما للنموذج العقلاني، مؤكدا أن هذه الحركات هي فعل خاص يؤثر على سلوك جمعي للفاعلين من جماعة معينة تناضل ضد جماعة أخرى من أجل القيادة الاجتماعية، فالصراع حاضر بقوة في مستوى هذه الحركات، ويميز تورين في تصنيفه لهذه الحركات بين الجانب النوعي المتصل بالأشكال والصيغ، والجانب التنظيمي المفتوح على شروط الإنتاج والتكوين. وأن العمل السوسيولوجي حسب رأي آلان تورين لا يفترض ممارسة ذات بعد واحد، فثمة عوامل أخرى أكثر أهمية يتوجب الانتباه إليها في تفسير الفعل الاجتماعي. لقد عمل آلان تورين على تأسيس نظريته حول الحركات الاجتماعية وتحديدا حول الجديد منها في منجزة "الوعى العمالي.la Conscience Ouvrière " والذي يُعد فيه العمال فاعلين نازحين بامتياز (Alain Tourain) (سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية).

٦- جاك جولدستون "Jack A. Goldstone":

يرى جولدستون أن مفهوم الدولة في حد ذاته أو بمعنى أشمل مفهوم السلطة الحاكمة يتغير من مكان لآخر ومن حقبة زمنية لأخرى، فالثورة على الأنظمة الملكية التقليدية أو على الإمبراطوريات مثل ما حدث في كل من فرنسا وروسيا تختلف عن الثورات التي تقوم على أنظمة حكم تمثلها "الدولة" بمعناها الحديث، ولعل السبب الرئيس في هذا الاختلاف هو مجموعة من نقاط الضعف state vulnerabilities والتي تجعل الدولة أكثر عرضة للثورة، وهي بالطبع تختلف عن مجموعة نقاط الضعف التي كانت تؤثر على الأنظمة الملكية على سبيل المثال، ومما لا شك فيه أن تطور مفهوم الدولة في حد ذاته وبناء مبدأ الشرعية على أسس غير الوراثة جعل من الدولة الديكتاتورية منظومة حكم مختلفة تماًما عن ديكتاتوريات القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فالديكتاتوريات الحديثة عادة ما تعتمد على بعض المؤسسات كالمجالس النيابية، والدساتير، وفي بعض الأحيان تعتمد على ممارسات ديمقراطية كالانتخابات والاستفتاءات، ولكن تظل السلطة الحقيقية في يد مؤسسة مركزية كالقوات المسلحة، أو تكون السلطة العليا في النهاية في يد فرد واحد مثلما كان الحال مع معمر القذافي، وصدام حسين، وبشار الأسد. ويري جولدستون أن أسباب قيام الثورة في هذه النوعية من الدول يحتاج الكشف عنه من خلال دراسة دقيقة لهيكل الدولة ومجموعة نقاط الضعف التي تجعل الدولة أكثر عرضة لقيام الثورة. وبالتالي لم يبتعد جولدستون عن التحليل البنيوي حيث إن دراسة هيكل الدولة ظل

على رأس أدواته التحليلية والنظرية، ولكن ما قدمه جولدستون كان الربط بين قيام الثورة وبين نوعية الدولة وما تتضمنه النوعيات المختلفة من الدول من نقاط ضعف.

يبدأ جولدستون بتعريف الديكتاتوريات الحديثة، وهو يستخدم في ذلك مفهوم الديكتاتورية الجديدة وهي أقرب ترجمة لمصطلح Neo-patrimonial state الذي يستخدمه جولدستون. والديكتاتورية الجديدة هي الدول التي شهدت بعض التحديث، ولكن ظلت السلطة في يد فرد واحد أو مجموعة صغيرة من الأفراد، يمارس هذا الفرد السلطة من خلال منظومة ديمقراطية تتضمن وجود برلمان، وأحزاب سياسية ودستور، وانتخابات، وبالطبع يتحكم صاحب السلطة المطلقة في مسار العملية شبه الديمقراطية، ونتائج الانتخابات، وتفسير الدستور بما يخدم المصالح الشخصية، وحجم المساحة المسموح بها للأحزاب السياسية.

وفي مثل هذه الدول، عادة ما تكون الجماهير غير مسيسة، في حين أن النخب تحتل في أغلب الوقت مكانًا في المجال السياسي، ودائمًا ما تسعى هذه الديكتاتوريات للفصل بين النخب المختلفة حتى تسيطر على كل النخب الموجودة (كالاقتصادية، والسياسية، والعسكرية) فتجعل فرص اتحاد النخب مع بعضها البعض أكثر صعوبة، ومن ثم تستطيع فرض سيطرتها على عدد كبير من الجماهير غير المسيسة بصورة أوسع؛ ولذلك من الطبيعي أن تتعامل السلطة مع النخب بأساليب مثل "فرق تسد" و"العصا والجزرة".

والديكتاتوريات الحديثة لها مجموعة متنوعة من نقاط الضعف نظرًا لطبيعة نظام الحكم فيها. **أولًا:** بما أن النظام أو الدولة تعتمد على دعم النخب عوضًا عن الدعم الجماهيري، يكون الحرص على علاقة الدولة بالنخب في غاية الأهمية، حيث إن وجود خلافات بين النخب المختلفة وبين الدولة قد يكون خطأ قاتلا يرتكبه النظام، حيث إن هذه الخلافات تجعل النخب تخرج من حيز دعم السلطة، وبالتالي يزيد عدد القوى المعارضة للنظام، ويقل عدد النخب الداعمة له**ثانيً ا:** يكون على الدولة الإبقاء على توازن دقيق بين النخب المختلفة حتى تتحاشى خروج إحدى هذه النخب من منظومة الحكم التي صاغها النظام، وتحقيق هذا التوازن ليس بأمر سهل. **ثالثًا:** بما أن الشعب أو الجماهير عادة ما تكون غير مسيسة وتفتقر للتنظيمات السياسية الفاعلة، تكون الدولة تقريبًا عديمة الخبرة في التعامل مع العمل الجمعي الذي يعتمد على التعبئة؛ ولذلك فالديكتاتوريات الحديثة لديها نقطة ضعف واضحة في التعامل مع الحشد الجماهيري الذي غالبًا ما يهدد استقرار سلطة النظام، وفي هذه الحالة يلجأ النظام للقوة نظرًا لعدم وجود حلول

سياسية لرفض النظام توسيع المجال السياسي، وفي هذه الحالة يكون موقف النخبة العسكرية في غاية الأهمية للنظام، حيث إنها هي التي تتحكم في التعامل المباشر مع الحشود الجماهيرية، ولتبسيط هذه الفكرة يمكننا النظر للحالة المصرية في يناير ٢٠١١م، والحالة الليبية في فبراير، والحالة السورية في مارس من نفس العام، ففي النماذج الثلاثة كان موقف النخب العسكرية من النظام مختلفًا مما كان له تأثير مباشر على بقاء النظام أو إسقاطه.

وبالرغم من نجاح العديد من الديكتاتوريات الحديثة في البقاء في الحكم لسنوات طويلة، بل واستمرار بعضها إلى الآن دون مواجهة أية تحديات تمثل معارضة شعبية أو تحركات جماهيرية، لا يعني ذلك أن هذه الدول ليس لديها نقاط ضعف، بل على النقيض، تستمر نقاط الضعف في التواجد، وبالتالي تكون الدولة أكثر عرضة لقيام الثورة مع مرور الوقت، كما أنهعادةً ما يكون مرور الوقت أحد أهم العوامل التي تؤدي إلى إضعاف قدرة الدولة على مواجهة التحديات السياسية التي تعتمد على أدوات تعبوية وجماهيرية.

يوضح جولدستون أن هناك بعض الأوضاع التي قد تجد الديكتاتوريات الحديثة نفسها فيها، وعادة ما تؤدي هذه الأوضاع للإخلال بالتوازنات الدقيقة التي يحرص النظام على الإبقاء عليها، وبالتالي يكون النظام أكثر عرضة لقيام الثورة، فهذه الأوضاع السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية تكون بمثابة تهديدات تمثل خطورة على استمرار الدولة كما هي وعلي مدى استقرار النظام. ولعل **أول هذه الأوضاع** هو صعوبة تحقيق التوازن المطلوب بين النخب المختلفة في ظل استمرار عملية النمو الاقتصادي، فمع زيادة الاستثمارات الأجنبية، واعتماد الحاكم عليها كأحد مصادر الموارد، يحتاج الحاكم لرعاية مصالح المستثمرين الأجانب وإرضائهم، لكي يستمروا في ضخ الموارد، وعادة ما تتم عملية إرضاء المستثمرين الأجانب على حساب النخب المحلية، ومن ثم فقدان حالة التوازن الدقيق وزيادة الفرصة لوجود خلاف بين الدولة وبين إحدى النخب. **ثانيًا:** مع التوسع في حجم وسلطة الجهاز البيروقراطي التابع للدولة، تدخل هذه الآلة البيروقراطية في صراع مع المؤسسات أو المجموعات التقليدية الموجودة في المجتمع مثل النقابات أو المؤسسات الدينية. **ثالثًا:** مع زيادة الإغراءات لاحتكار الموارد المتاحة والتحكم فيها من قبل الحاكم، أو عائلته، أو مجموعة المقربين منه، يتراجع حجم المميزات والهبات التي كان يمنحها الحاكم للنخب التي تسانده، وبالتالي تتحول العلاقة بين الحاكم والنخب من علاقة قوامها الرئيس دعم الحاكم سياسيًا، إلى علاقة مبنية على عدائية النخب تجاه الحاكم. **رابعًا:** وبنفس منطق النقطة السابقة، قد يلجأ النظام للاعتماد على الدعم الخارجي من القوى الدولية، وهو الدعم الذي

يدفع النظام ثمنه من الموارد التي كانت من المفترض أن توزع على النخب المحلية الداعمة للنظام، وبالتالي تبدأ مرة أخرى الصراعات والخلافات بين النظام أو الحاكم وبين النخب المحلية التي تأثرت من جراء إعلاء المصالح الأجنبية فوق مصالحها. **خامسًا:** قد يؤدي أي تراجع في القدرة الاقتصادية للنظام للإخلال بشبكة المزايا التي تحصل عليها النخب الداعمة للحكم. وأخيرًا، في حال تحالف النخب مع بعضها البعض وتمكنهم من تجاوز الاختلافات التي طالما حرص النظام على الإبقاء عليها وتغذيتها، عادة ما يؤدي هذا التحالف لقيام الثورة (**Jack A. Goldstone, pp69-76**).

ومن الواضح مما سبق أن جولدستون يعطي أهمية قصوى للعلاقة بين النظام الحاكم وبين النخب الموجودة بالمجتمع، خاصة النخبة العسكرية والنخبة الاقتصادية، كما يطرح جولدستون أيضًا عدم تمكن الأنظمة الديكتاتورية من التعامل السياسي مع التحرك الجماهيري كعامل أساس من العوامل المؤدية لإسقاط النظام القائم في الديكتاتوريات الحديثة، ويتوصل جاك جولدستون في النهاية إلى أن الدمج أو التزامن بين انقلاب النخب على الحاكم، وتحرك الجماهير تحرك جمعي، يؤدي بالضرورة لقيام الثورة والدخول في مرحلة من التحولات في المؤسسات السياسية، والمؤسسات الاقتصادية، والسياسات المتبعة.

– مدخل تحليل التاريخ الطبيعي للثورات الحديثة:

يقدم هذا المدخل تفسيرًا للمراحل المختلفة داخل العملية الثورية، حيث يركز على دراسة النتائج الرئيسة للأعمال والأفعال التي تحلل مصادر التذمر والعنف، ومن أبرز مفكري هذا المدخل "جورج بيتي، " و"كرين برنتون."

– المدخل النفسي:

يبحث هذا المدخل في العوامل النفسية التي تدفع بالشخص لكي يشارك في الحركات الثورية، ومن أبرز رواد هذا المدخل "جوستاف لوبون"، الذي يعرف الثورة على أنها " مجموعة من التحولات الفجائية في المعتقدات والأفكار والمذاهب، وأن المشاعر والعواطف هي دعائم المعتقدات السياسية الرئيسة(عبد الوهاب ص ٨٧٠).

كما يرى علماء النفس أن الثورة تعبير عن سيكولوجية الحشد ويقارنونها مع الارتدادات إلى العقلية البدائية التي يمكن ملاحظتها في حالات الانهيار العصبي(عبد الوهاب ص ٨٧١).

- التفسير النقدي الارتقائي (المتفائل):

ساد هذا المدخل في القرن التاسع عشر بين أحزاب ومفكري اليسار، وهو لا يزال سائدا في النظرية المادية التاريخية، ويرى أن الثورات السياسية والاجتماعية هي أدوات للتقدم الحتمي للبشرية، وينطلق من أن الثورات تحدث نتيجة وجود مقدمات وشروط محددة تبرز في إطار تطور المجتمع، تؤدي إلى وجود تناقضات أساسة بين الطابع الاجتماعي للإنتاج، وشكل التملك الاحتكاري الخاص، الأمر الذي يؤدى إلى اتساع الشعور بالظلم والاستغلال الذي يمارس من قبل فئة قليلة مالكة ضد بقية فئات الشعب، الأمر الذي يصل إلى "أزمة سياسية تحمل معها نشوء حالة "ثورية" تتجسد في نشاط الجماهير السياسي الواسع من خلال التمرد على الواقع بأشكال ومظاهر متعددة مثل الاضطرابات، والمظاهرات والاجتماعات والانقلابات. وتعبر الحالة الثورية عن التناقضات الموجودة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية (يورى كرازين ص ٩).

نظرية الحق الطبيعي:

تجسد هذه النظرية المفهوم البرجوازي للثورة الذي يري أنها ضرورية لتوطيد الحرية والإخاء والمساواة، وتؤكد على أن الأفعال الثورية ضرورية بسبب حقوق طبيعية معينة للإنسان وليس بسبب الحاجات المادية الناضجة للتقدم الاجتماعي، وقد انقلب دعاة هذه النظرية فيما بعد على الثورات واعتبروها عارضا غير طبيعي في المجتمعات، وتعرضت هذه النظرية للنقد من جانب كل من "سان سيمون"، و"اوغيست كونت، و"كارل ماركس"، حيث أكدوا على الطابع الحتمي للثورات التي تحدث نتيجة ضرورات اقتصادية (يورى كرازين ص٩).

- المذهب الفوضوي:

يرى المذهب الفوضوي أن الثورات تحاول تحقيق العدالة بواسطة القوة، ولكن الذي يحدث فعلًيا هو إحلال الاستبداد بآخر، وأن كل ثورة تحقق إنجازات جزئية تفضي إلى انتصار العدالة في النهاية مهما تفككت وأصابها الإفلاس، ومن أبرز مفكري هذا المذهب "برودون"، و"كروبوتكين" (عبد الوهاب الكيالي ص ٨٧١).

- البنائية الوظيفية:

إن لب النظرية البنائية الوظيفية هو مفهوم القيم، وكشف المصادر الموضوعية للتغيير الثوري داخل نسق الظواهر الاجتماعية، حيث ترى النظرية أن النسق الاجتماعي سيواجه صعوبات عندما لا تستطيع القيم القائمة تفسير التغيرات في الجوانب البيئية المحيطة، الأمر الذي يتطلب قيمًا جديدة تكون لديها القدرة التفسيرية، وهذا لا يتأتى إلا عن طريق التطور أو الثورة. ومن أبرز مفكري هذه النظرية "تالكوت بارسونز" الذي يُعد الثورةانحرافًا مرضيًا يؤدي إلى خلخلة التوازن في بناء السلطة، كذلك "روبرت مرتون"، الذي يرى أن الاختلالات الوظيفية يمكن أن تفضي إلى حالة من عدم الاستقرار، ويكون التمرد استجابة لهذه الحالة.

وقد تعرضت هذه النظرية إلى العديد من الانتقادات، حيث لا تشير إلى مصدر الاختلال الوظيفي، أو سبب التناقضات الاجتماعية، كما أنها لا تميز بين مظاهر الاختلال الوظيفي والتناقضات التي تظهر في أي مجتمع سواء تلك التي تؤدي إلى الثورة أو التي لا تؤدي إليها (فوزية العطيه، شعبان طاهر، كرازين).

وقد ظهر هذا التفسير للثورة على يد مجموعة من الباحثين في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، منهم "سينموند نيومان"، و"كرين برينتون"، ويرى التفسير أن الأسباب المؤدية للثورة، والعوامل الدافعة لها ليست واضحة ومحددة، ومن الصعب تمييزها، حيث تحدث الثورة دون مقدمات، وتكون بمثابة طفرة في مسار التطور التاريخي، وانكسارًا رئيسًا في المسار العام لتطور المجتمع، نتيجة ضغوطٍ ومصاعب متزايدةٍ، ويؤدي تفاعلها إلى تغييرٍ أساس في التنظيم السياسي والبنيان الاجتماعي، والتحكم في الملكية الاقتصادية. وتأتي الثورة في إطار العنف التحرري العادي الذي يستهدف تحرير الإنسان من الظلم والقهر، وهي الوسيلة الفاعلة لتحقيق الطفرات التاريخية القادرة على بناء مجتمعاتٍ متقدمةٍ. وهذا التفسير لا يفرّق بين الثورة والثورة المضادة؛ ولهذا يصف "برينتون" الانقلاب الفاشي في إيطاليا، والانقلاب النازي في ألمانيا بأنهما ثورتان، ويرى أن الثورة المضادة هي الاستمرار المنطقي للثورة (وفاء داود).

– المادية التاريخية:

تنطلق المادية التاريخية من التفسير المادي للتاريخ، وترى أن التناقض هو سبب التطور، وأن الصراع بين المصالح المختلفة، والمتعارضة أحيانا داخل النسق السيسيولوجي ضرورة لازمة للتغيير الاجتماعي ويُعد "ماركس" أن الصراع الطبقي هو الموضوع الرئيس للتاريخ ولا يمكن أن ينتهي إلا بالثورة، وأن القوى الإنتاجية في المجتمع تدخل في مرحلة من تطورها في صراع مع

علاقات الملكية، ومع الإطار الاجتماعي والسياسي القائم، وعندما تصبح معوقة للإنتاج تحدث أزمة وتبدأ حقبة من الثورات الاجتماعية، ولا تستطيع الطبقات الحاكمة، ولا تريد الطبقات المستغلة أن تعيشا معا في ظل الشروط القائمة، وهذا التناقض بين الطبقات هو الذي يفضي إلى ثورة عنيفة. لكن ما يؤخذ على هذا المدخل تركيزه فقط على الحتمية الثورية الناتجة عن الأسباب الاقتصادية، واغفاله، بل ونفيه المطلق لباقي الأسباب المؤدية للثورة.

- التفسير الوضعي الاجتماعي:

يرى أن اصطلاح الثورة يعبر عن تغيرات فجائية وجذرية وعنيفة تحدث في المجتمع دون وجود أيَّة أسباب، وأنها تحمل معنى وصفيًا وشكليًا، ولا تحمل أي مضمون أو قيمة اجتماعية محددةوطبقاً لهذا التفسير فإن كل تغيير جذري وفجائي وعنيف في نظام الحكم والمجتمع يشكّل ثورةًحقيقيةً ، طالما أن الحركة السياسية أو الفئات الاجتماعية التي قامت بالثورة تمتعت بتأييد قطاع واسع من الشعب (وفاء داود).

رابعا: مفهوم التنمية البشرّية وتطوره

بدأت مفاهيم التنمية البشرّية تتجلى في فترة ما بعد الحرب العالمّية الثانية مباشرةً، خصوصًا بعد خروج البلدان المشاركة في هذه الحرب، وهي في حالة من الصدمة من هول ما حدث؛ نتيجةً للدمار البشري الهائل، بالإضافة إلى الخسائر الاقتصادية العظيمة، حيث بدأت هذه الدول في تطوير مواضيع التنمية الاقتصادية وواكب هذا التطوير نشأة التنمية البشرّية بهدف تحقيق سرعة خروج الدول من النفق المظلم والحرب المدمرة، وقد شملت هذه التنمية أيضًا المجالات الإدارّية، والسياسّية، والتعليمّية، والثقافّية، بحيث يكون الإنسان هو القاسم المشترك الأكبر بين كل هذه المجالات، وفيما بعد أصبح منهج التنمية البشرّية هو المنهج المتبع والركيزة الأساسية التي يتبعها المخططون وصانعو القرارات لإحداث نهضة وتطور في المجتمع والوصول إلى رفاهّية الفرد والمجتمع معًا.

(www.measureofamerica.org, Economictimes.indiatimes.com)

وطبقا لما ورد في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فإن التنمية البشرية تعُرف بأنها: " العملية التي توسع من الخيارات والفرص أمام الأفراد وذلك من خلال زيادة قدرات البشر ووظائفهم وعبر كل مراحل التنمية."والخيارات يمكن أن تكون مطلقة، ويمكن أن تتغير بمرور الوقت ولكن توسيع خيارات الناس " الخيارات الأساسية الثلاثة على

جميع مستويات التنمية البشرية هي:أن يعيش الناس حياة سليمة وصحية، ويكتسبوا المعرفة، ويحصلون على موارد لازمة لمستوى معيشة لائق".

وورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢م التعريف التالي: "يمكن أن تعرف التنمية الإنسانية ببساطة بأنها عملية توسيع الخيارات، ففي كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعددة بعضها اقتصادي وبعضها اجتماعي وبعضها سياسي وبعضها ثقافي، وحيث الإنسان هو محور تركيز جهود التنمية فإنه ينبغي توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خيارات كل إنسان في جميع ميادين سعي الإنسان".

وتتمثل أبعاد التنمية البشرية في بناء القدرات البشرية للتوصل إلى مستوى رفاهية إنساني راقٍ من خلال التمتع بمزايا (الحياة الطويلة، الصحة، المعرفة، التعليم، الحرية)، وتوظيف قدرات التسيير في كافة النشاطات الإنسانية الاقتصادية والسياسية والمدنية".

أي البعد الأول يهتم بمستوى النمو الإنساني في مختلف مراحل الحياة لتنمية قدرات الإنسان وطاقاته (البدنية، العقلية، النفسية، الاجتماعية، المهارية، الروحانية)، وهذا بتحسين مستويات الصحة والمعرفة والمهارات المعيشية، والجانب الثاني هو انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في مختلف مجالات حياتهم حتى يستطيعوا العيش برفاهية.

أهداف التنمية البشرية:

الهدف الأساس للتنمية البشرية هو تحسين وتطوير رفاهية الإنسان وفتح مجالات أرحب وأوسع لحيات مطمئنة سعيدة، فالإنسان في التنمية البشرية هو الهدف والجوهر والوسيلة، ويمكن تلخيص غايات التنمية البشرية فيما يلي (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣م):

١- بناء إنسان قادر على مواجهة الحياة والتغيرات التي تحدث حوله بشكل إيجابي وفعال .

٢- -مساعدة الفرد على التفكير بشكل إيجابي وخلاق، وتغيير نظرته من نظره سطحيه إلى نظرة أكثر عمقا وبشكل مختلف للحياة من حوله.

٣- تعليم الفرد على إتقان مهارات الاتصال الفعال؛ وذلك من أجل إثراء تواصل الفرد بالمجتمع بشكل أخلاقي ومؤثر يعبر فيه الفرد عن نفسه مع الجميع.

٤- مساعدة الفرد على تطوير أدائه وقدراته وذلك من أجل إيجاد الوظيفة المناسبة.

٥- تعليم الإنسان قيمة وأهمية الوقت، وتدريبه على مهارات وفنون إدارته، وتعليمه كيفية استغلال طاقاته ومواهبه ووضع أهداف لحياته، وتعليمه كيفية التعامل مع المشكلات التي تواجهه بشكل إيجابي وفعال.

٦- القياس الدولي للتنمية البشرية: يستخدم لقياس التنمية البشرية دوليا متوسط يعرف بـ : "دليل التنمية البشرية" وهو متوسط يبنى على ثلاثة مؤشرات قابلة للمقارنة بين الدول المختلفة وهي:

أ- العمر المتوقع عند الميلاد أي المتوسط الافتراضي لعمر الفرد في الدولة وهو مؤشر يعكس مستوى أوضاع الصحة والتغذية.

ب-معدل القراءة والكتابة والتعليم والثقافة بين البالغين وهو يعبر عن مستوى المعرفة في الدولة .

ج-متوسط نصيب الفرد المالي (الحقيقي) من الدخل المحلي وهو مؤشر لمستوى معيشة ورفاهية الفرد في المجتمع وحصوله على الموارد اللازمة لحياته .

وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية بين الصفر (٠) الحد الأدنى وواحد صحيح (١) الحد الأقصى بحيث يكون:

- قيمة دليل التنمية أقل من ٠.٥ يعني أن التنمية البشرية في الدولة ضعيفا.
- قيمة دليل التنمية من ٠.٥ إلى ٠.٨ يعني أن التنمية البشرية في الدولة متوسطا.

- قيمة دليل التنمية أكبر من ٠.٨ يعني أن التنمية البشرية في الدولة عاليا.

ويعد دليل التنمية البشرية من أهم المقاييس المستخدمة لرصد حالة التنمية البشرية في أي مجتمع وهو دليل مركب من ثلاثة أدلة فرعية – كما سبق الإشارة – والتي يتم حسابها على النحو التالي:

١- دليل توقع الحياة = $\frac{\text{القيمة الفعلية للعمر} - \text{القيمة الدنيا للعمر}}{\text{القيمة العليا للعمر} - \text{القيمة الدنيا للعمر}}$

٢- دليل التعليم

ويعتمد في حسابه على مؤشرين هما مؤشر معرفة القراءة والكتابة (فوق ١٥ سنة، ومؤشر إجمالي القيد في مختلف مراحل التعليم ويحسب قيمة كل منهم كما سبق عند حساب دليل توقع الحياة)

٣- دليل الدخل:

وفقا لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بالجنية يعدل بحساب القوة الشرائية بالدولار ثم يحسب بنفس طريقة الدليلين السابقين.

ومن ثم بحساب قيمة الأدلة الفرعية الثلاثة (توقع الحياة، التعليم، الدخل) وأخذ المتوسط الحسابي لهم نحصل على دليل التنمية البشرية.

خامسا: النتائج ومناقشتها:

-التنمية البشرية في مصر والعالم:

احتلت مصر مكانه متأخرة بين دول العالم من حيث دليل التنمية البشرية حيث احتلت المرتبة ١١٦ من بين ١٨٩ دولة شملها تقرير التنمية البشرية عام ٢٠١٩م، وذلك بعد أن كانت تحتل المرتبة ١٠١ عام ٢٠١٠م أي قبل قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، واحتلت مصر المرتبة السابعة في أفريقيا والمرتبة الثانية عشره بين الدول العربية.

إلا أن الاعتماد على الترتيب بين دول العالم ليس بالأمر الكافي للحكم على مدى تحسن أو سوء حالة التنمية البشرية، الأمر الذي لا يمكن التعرف عليه إلا من خلال معرفة قيمة دليل التنمية البشرية، ومن ثم أوضحت النتائج المتحصل عليها من تحليل البيانات الإحصائية أن مؤشر التنمية البشرية قد عكس تحسنا ملحوظا رغم تراجع المرتبة التي تحتلها مصر بين دول العالم، الأمر الذي يعنى التحسن في الأداء الاقتصادي والصحي والتعليمي في الألفية الثالثة مقارنه بالعقد الأخير من الألفية الثانية كما يتضح من الجدول رقم (١)

جدول رقم (١) يوضح تطور دليل التنمية البشرية في مصر وترتيبها بين دول العالم *

السنوات	القيمة	الترتيب بين دول العالم
١٩٨٠	٠.٤٨٨	١٤٥
١٩٩٤	٠.٦١٤	١٠٩
٢٠٠١	٠.٦٤٨	١٠٥
٢٠٠٢	٠.٦٤٢	١١٥
٢٠٠٣	٠.٦٤٨	١٢٠
٢٠٠٤	٠.٧٠٢	١١١
٢٠١٠	٠.٦٦٥	١٠١
٢٠١٣	٠.٦٨٢	١١٠
٢٠١٤	٠.٦٨٣	١٠٨
٢٠١٥	٠.٦٩١	١١١
٢٠١٦	٠.٦٩٤	١١٣
٢٠١٧	٠.٦٩٦	١١٥
٢٠١٨	٠.٧٠٠	١١٦

***المصدر: الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، إعداد مختلفة**

وعموما فإن قيمة دليل التنمية البشرية في مصر وفقا لتقرير التنمية البشرية ٢٠١٩م يعكس تحسنا نسبيا مقارنة بوضع التنمية البشرية في مجموعة الدول النامية (٠.٦٨١) إلا أنه أقل من نظيره الخاص بمجموعة الدول المتقدمة (٠.٨٩٢) وعلى المستوى العالمى (٠.٧٣١)، في حين تحتل إسرائيل المرتبة الثانية والعشرين عالميا ولم يتغير موقعها على مدى طويل لا يقل عن أربعين عاما، حيث تُشير قيم دليل التنمية البشرية إلى التحسن الكبير في أداء القطاع الاقتصادي

والصحي والتعليمي حيث يبلغ دليل التنمية البشرية (٠.٩٠٦) وفقا لتقرير التنمية البشرية عام ٢٠١٩م بيانات عام ٢٠١٨م.

أما بالنسبة لوضع التنمية البشرية للدول العربية ومن بينها مصر وفقا لتقرير التنمية البشرية ٢٠١٩م والذي تضمن دراسة حالة واتجاه التنمية البشرية في تسع عشره دولة عربية، فتُشير النتائج إلى ما يلي:

١- من حيث حالة التنمية البشرية:

- دول عربية أعلى نموا وأداء حيث تجاوزت قيمه دليل التنمية البشرية ٠.٨ وهى بالترتيب الإمارات العربية (٠.٨٦٦) والسعودية (٠.٨٥٧) وقطر (٠.٨٤٨) والبحرين (٠.٨٣٨) وعمان (٠.٨٣٤) والكويت (٠.٨٠٨).
- أما الدول التي سجلت حالة نمو متوسط والتى ضمت تسعة دول هى على التوالي الجزائر (٠.٧٥٩) وتونس (٠.٧٣٩) ولبنان (٠.٧٣٠) والأردن (٠.٧٢٣) وليبيا (٠.٧٠٨) ومصر (٠.٧٠٠) وفلسطين (٠.٦٩٠) والعراق (٠.٦٨٩) والمغرب (٠.٦٧٦) حيث تراوحت قيمة الدليل بين ٠.٥ إلى ٠.٨

في حين سجلت أربع دول حالة تنمية بشرية منخفضة وهى سوريا والسودان واليمن واريتريا، حيث بلغت قيمة دليل التنمية البشرية أقل من ٠.٥

٢- اتجاه التنمية البشرية:

أما من حيث اتجاه التنمية البشرية فقد سجلت بعض الدول تحسنا في المكانة وتحسنا في الأداء بين دول العالم، وهى المملكة العربية السعودية والجزائر حيث أشارت النتائج إلى زيادة قيمه دليل التنمية البشرية.

- سجلت بعض الدول تراجعا في المكانة، بينما سجلت تحسنا في الأداء وهى قطر وتونس والكويت والبحرين والمغرب ومصر.

- سجلت كل من الأردن وسوريا تراجعا في كل من المكانة والأداء.

- جاءت كل من الإمارات والسعودية وقطر والبحرين وعمان والكويت ضمن الدول الأكثر نموا وأداء في العالم، إلا أنه من الضروري التعامل بحذر مع ترتيب الدول، وأن تغير الترتيب لا يعنى في كل الأحوال تغير أداء الدولة بقدر ما قد يكون نتيجة لتغير أداء الدول الأخرى؛ لذا لابد من

التركيز على محتوى المؤشرات وليس الترتيب فقط. ويوضح الجدول رقم (٢) وضع التنمية البشرية واتجاهاتها في بعض الدول العربية.

جدول رقم (٢) يوضح التنمية البشرية في بعض الدول العربية

العام / الدولة	الترتيب بين دول العالم			قيمة دليل التنمية البشرية		
	٢٠١٠	٢٠١٨	الاتجاه	٢٠١٠	٢٠١٨	الاتجاه
قطر	٣٨	٤١	↓	٠.٨٢٥	٠.٨٤٨	↑
تونس	٨١	٩١	↓	٠.٧١٦	٠.٧٣٩	↑
الأردن	٨٢	١٠٢	↓	٠.٧٢٨	٠.٧٢٣	↓
الكويت	٤٧	٥٧	↓	٠.٧٩٢	٠.٨٠٨	↑
الإمارات	٣٢	٣٥	↓	٠.٨٣٦	٠.٨٦٦	↑
السعودية	٥٥	٣٦	↑	٠.٨٠٨	٠.٨٥٧	↑
الجزائر	٨٤	٨٢	↓	٠.٧٢٩	٠.٧٥٩	↑
البحرين	٣٩	٤٥	↓	٠.٧٩٦	٠.٨٣٨	↑
المغرب	١١٤	١٢١	↑	٠.٦١٦	٠.٦٧٦	↑
مصر	١٠١	١١٦	↓	٠.٦٦٥	٠.٧٠٠	↓
سوريا	١١١	١٥٤	↓	٠.٦٤٤	٠.٥٤٩	↑

- تشير ↑ إلى تحسن الوضع بينما تشير ↓ إلى تدهور الوضع
- المصدر: الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٩م، ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر. أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين.

جدول (٣) تتبع حالة التنمية البشرية في مصر ونسب التغير عليها

	تطور قيمة دليل التنمية البشرية									التغير في الترتيب حسب دليل التنمية		المتوسط السنوي لنمو دليل التنمية البشرية بالنسبة المئوية			
	قبل الثورة					بعد الثورة									
العام	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٤	٢٠٠٨ ٢٠٠٧	٢٠١٠	٢٠١٤	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠٠٧ إلى ٢٠١٢	٢٠١٢ إلى ٢٠١٧	١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠	٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠	٢٠١٠ إلى ٢٠١٧	١٩٩٠ إلى ٢٠١٧
القيمة	٠.٥٤٦	٠.٦١١	٠.٧٠٢	٠.٧٣١	٠.٦٦٥	٠.٦٨٣	٠.٦٩٤	٠.٦٩٦	٠.٧٠٠	صفر	صفر	١.١٢	٠.٨٦	٠.٤٦	٠.٩٠

المصدر :برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها، التحديث الإحصائي لعام ٢٠١٨م.

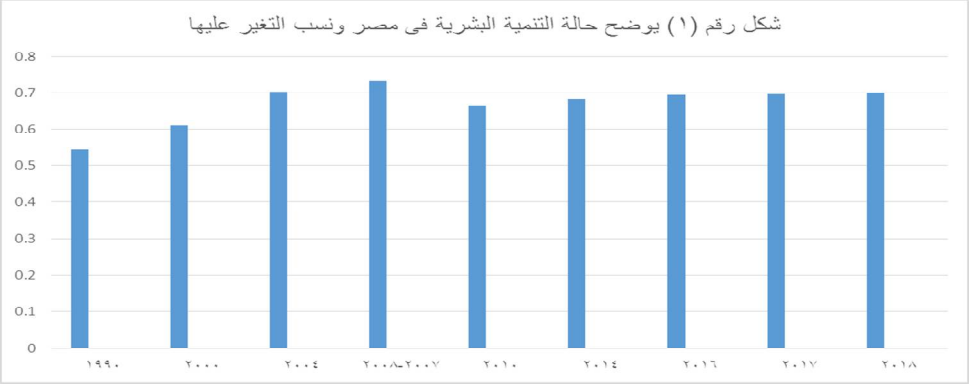

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها.التحديث الإحصائي لعام ٢٠١٨

يوضح لنا الجدول رقم (٣) حالة الثبات في التنمية البشرية في مصر منذ أن انتقلت مصر من مستوى التنمية البشرية المنخفضة عام ١٩٩٠م إلى بداية حدود التنمية البشرية المتوسطة عام ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠١٧م، ولم يتغير الترتيب حسب دليل التنمية البشرية حتى عام ٢٠١٧م كما هو واضح بالجدول ونسبة التغير(صفر) بالنسبة لهذا الدليل كما أن المتوسط السنوي لنمو دليل التنمية البشرية لم يتجاوز واحد في المائة (٠.٩٠) عن الفترة من ١٩٩٠-٢٠١٧ وبلغ أقصاه عام ٢٠٠٠(١.١٢%) ثم اخذ في التراجع حتى عام ٢٠١٧ حيث بلغت قيمته ٠.٤٦%.

ونستخلص من ذلك أن مستويات التنمية البشرية ظلت ثابتة داخل إطار التنمية البشرية المتوسطة. كما يتضح أن قيم دليل التنمية البشرية عام ٢٠٠٤ وعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧م أفضل القيم التي حققها دليل التنمية البشرية في السنوات السابقة واللاحقة لذلك أي خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى عام ٢٠١٨م.

ومما سبق يتضح لنا أن معدلات التنمية البشرية لم تحرز أي تقدم في فترة ما بعد الثورة، وقد يرجع ذلك إلى وجود بعض المتغيرات المحلية والعالمية مثل العولمة حيث إن العولمة لم تستجب لمطالب الشعوب ولم تلب طموحاتهم المشروعة في الحصول على عمل مناسب ومستوى معيشي أفضل لهم ولعائلاتهم، وهذا يظهر من خلال ازدياد البطالة وتدنى الأجور ومستوى المعيشة وانخفاض مستوى ونوعية الخدمات، وقد أدت ثورة الاتصالات العالمية إلى زيادة الوعي حول

التفاوت الاجتماعي، فالعولمة تشكل تحديا للسياسات الاجتماعية والتنمية الاجتماعية وخاصة في ظل التغيرات التي تشهدها دول المنطقة والتي تشكل تحديا جديا للبنى القائمة وتوازناتها الاجتماعية، إن الاستقطاب الاجتماعي بالإضافة إلى تفاقم عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية أخذ يؤثر على نسيج المجتمعات ويؤدى إلى حالة من عدم الاستقرار والإقصاء الاجتماعي وانتشار العنف في المنطقة، وهذا يمكن ملاحظته من خلال أعمال العنف والإرهاب في سيناء وكل هذه المظاهر قد تكون سببا في عدم وجود تقدم ملحوظ في معدلات التنمية البشرية وهو ما يمكن ملاحظته من خلال استعراض هذه المؤشرات لاحقا.

جدول رقم (٤) يوضح معدل النمو الاقتصادي في مصر قبل وبعد الثورة

معدل النمو الاقتصادي		معدل النمو الاقتصادي	
أعوام قبل الثورة	%	أعوام بعد الثورة	%
٢٠٠٥	٤.٥	٢٠١١	١.٨
٢٠٠٦	٦.٨	٢٠١٢	٢.٢
٢٠٠٧	٧.٨	٢٠١٣	٢.٢
٢٠٠٨	٧.٢	٢٠١٥	٤.٤
٢٠٠٩	٤.٧	٢٠١٧	٤.٢
٢٠١٠	٥.١	٢٠١٨	٥.٣
المتوسط	٦.٠١	المتوسط	٣.٣٦

المصدر: تقرير التنمية البشرية، أعداد مختلفة

شكل رقم (٢) يوضح معدل النمو الاقتصادي في مصر قبل وبعد الثورة

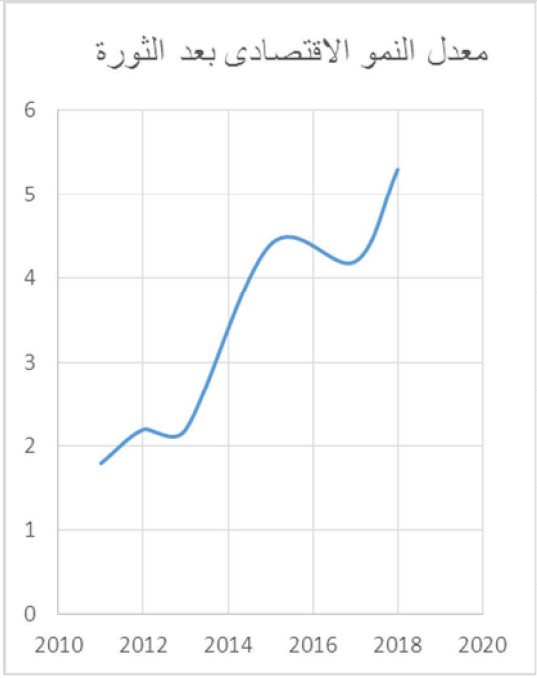

النمو الاقتصادي يُقصد به الزيادة في الناتج الاقتصادي من السلع والخدمات على مدار فترة زمنية محددة ويتم قياسه كنسبة مئوية للزيادة المحققة في الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي (المعدل وفقا لتغيرات التضخم) وبعد ذلك يمكن احتساب الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي، ورغم أن قياس النمو الاقتصادي يقوم على قياس زيادة الناتج المحلى والإجمالي مع استبعاد آثار التضخم، ليعطى نتائج أكثر دقة، يمكن أيضا قياسه وفقا للقيمة الإسمية للناتج المحلى الإجمالي (يشمل التغيرات الآتية للأسعار)، كما يمكن قياس النمو الاقتصادي وفقا لبيانات الدخل القومي الإجمالي، وهى الطريقة التي يعتمدها البنك الدولي في حساباته، وتشمل هذه البيانات الدخل الذي تحققه البلاد خارج أراضيها، وهو مصدر دخل مهم للعديد من الأسواق، ومن دونه ستكون قيمة اقتصاديات بعض الدول أقل.

ويوضح الجدول رقم (٤) معدل النمو الاقتصادي في مصر حيث نجد أن معدل النمو الاقتصادي في المتوسط خلال الفترة السابقة لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م بلغ ٦.٠١% في الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠م، إلا إن معدل النمو الاقتصادي أخذ اتجاها متناقصا خلال الفترة التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي ٣.٣٦% في المتوسط خلال الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٨م وهذا الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي تنعكس آثاره بالضرورة على كافة قطاعات المجتمع وفئاته في الريف والحضر وتؤدى إلى ارتفاع نسبة الفقر وتدنى مستوى المعيشة للمواطنين، ويؤدى إلى ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية مثل ارتفاع معدلات البطالة وخاصة بين الشباب في ظل اتجاه الدولة نحو التخلي عن سياسة تعيين الخريجين، إضافة إلى قلة الإنفاق على الخدمات الأساسية للمواطنين من تعليم وصحة وتحقيق مستوى لائق للمعيشة وانخفاض مستوى ونوعية الخدمات المقدمة للمواطنين، كما أن النمو الاقتصادي يرتبط بمدى التحسن في توزيع الدخل، وكلاهما يؤديان إلى خفض معدلات الفقر، فالنمو الاقتصادي مهم لتحقيق حالة من الاستقرار والتماسك الاجتماعي داخل المجتمع.

جدول رقم (٥) يوضح حالة التنمية البشرية في مصر قبل وبعد الثورة

	أداة مؤشرات التنمية البشرية	*قبل الثورة ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨	**بعد الثورة	
			٢٠١٢	٢٠١٧
١	توقع الحياة عند الميلاد بالسنوات	٧١.٧	٧٣.٥	٧١.٧
٢	دليل توقع الحياة عند الميلاد	٠.٧٧٨	٠.٧٢٤	٠.٧٠٣
٣	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (+١٥)	٧٠.٤	–	٧٥.١
٤	نسبة القيد بجميع المراحل التعليمية	%٦٦	%٦٦	–
٥	دليل التعليم	٠.٦٨٩	٠.٣٤٧	٠.٣٨١
٦	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي	٧٧٨٧	٥٤٠١	١٠٣٥٥
٧	دليل الناتج المحلى الإجمالي	٠.٧٢٧	٠.٥٠٥	٠.٤٤٦
٨	دليل التنمية البشرية	٠.٧٣١	٠.٦٦٢	٠.٦٩٦

المصدر *:الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية مصر عام ٢٠١٠

** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها، التحديث **الإحصائي** لعام ٢٠١٨م.

توضح بيانات الجدول رقم (٥) أن قيمه دليل التنمية البشرية مرتفعة وبالتالي مكونات الدليل مرتفعة، فقد كانت قيمة دليل الناتج المحلى الإجمالي (٠.٧٢٧) عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧م في حين انخفضت عام ٢٠١٢م إلى (٠.٥٠٥) وكان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي ٧٧٨٧ جنيهاً مصريًّا عام ٢٠١٠م بينما انخفض إلى ٥٤٠١ جنيهاً مصريًّا عام ٢٠١٢ وبلغ عام ٢٠١٧ (١٠٣٥٥) جنيهاً أما بالنسبة لدليل التعليم فهو يوضح لنا أن التعليم في خطر حيث انخفضت من (٠.٦٨٩) عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧م إلى (٠.٣٤٧) عام ٢٠١٢م، (٠.٣٨١) عام ٢٠١٧م من في مرحلة الدليل المرتفع إلى مرحلة الدليل المنخفض، وقد يرجع انخفاض قيمة دليل التعليم إلى انخفاض نسبة القيد بجميع المراحل التعليمية، حيث بلغت ٦٦% بالإضافة إلى ارتفاع نسبة التسرب من التعليم، حيث بلغت ٣.٩% خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٦م.

وأخيرا دليل توقع الحياة عند الميلاد وهو أفضل الأدلة حيث بلغت قيمته عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧م (٠.٧٧٨) بالرغم من تراجعها في الفترة ما بعد الثورة، حيث سجلت قيمته عام ٢٠١٢م (٠.٧٢٤) وعام ٢٠١٧م (٠.٧٠٣) كما نجد أن العمر المتوقع عند الميلاد ظل ثابتا عند ٧١.٧ سنة خلال الفترة قبل وبعد الثورة.

جدول رقم (٦) يوضح مؤشرات الحالة الصحية في مصر

	مؤشرات الحالة الصحية	٢٠١٦
١	سوء التغذية لدى الأطفال بالنسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة	٢٢.٣
٢	معدل وفيات الأطفال الرضع	١٩.٤
	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	٢٢.٨
	معدل وفيات الإناث البالغات	١٠٩
	معدل الوفيات عند الذكور البالغين	١٨٦
٣	العمر المتوقع بصحة جيدة عند الولادة	٦١.١
٤	الإنفاق الجاري على الصحة بالنسبة المئوية من الناتج المحلى الإجمالي	٤.٢

المصدر: الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية

- تعكس المؤشرات الخاصة بالحالة الصحية محصلة الجهود المبذولة في قطاع الصحة وقطاع التغذية، واللذان يؤثران بدورهما على كافة جوانب حياة البشر في أي مجتمع، بما فيها ضمان توفر حياة مديدة صحية للفرد، قادر فيها على الإنتاج بما يعود بالنفع على نفسه ومجتمعه، وقد أوضحت النتائج المتحصل عليها تواضع قيمة دليل توقع الحياة عند الميلاد حيث بلغ ٠.٧٠٣ عام ٢٠١٧م وهو بشير إلى حالة نمو متوسطة وتعكس بعض المؤشرات التالية الحالة الصحية في مصر:

١- إن نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية بلغت ٢٢.٣ %.

٢- إن معدل وفيات الأطفال الرضع بلغ ١٩.٤ حالة وفاة لكل ألف مولود حي.

٣- بلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ٢٢.٨حالة وفاة لكل ألف مولود حي.

٤- بلغ معدل وفيات الإناث البالغات ١٠٩ حالة وفاة لكل ألف مولود حي وبلغ معدل وفيات الذكور البالغين ١٨٦ حالة وفاة لكل ألف مولود حي.

٥- بلغ العمر المتوقع بصحة جيدة عند الولادة ٦١.١ عام ٢٠١٦ و٧١.٧ عام ٢٠١٧م

بلغ الإنفاق الجاري على الصحة بالنسبة المئوية من الناتج المحلى الإجمالي ٤.٢% من جملة الإنفاق وتشُير البيانات إن الإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية بلغ حوالي ١٦ مليار جنيه عام ٢٠٠٩م أي قبل الثورة يمثل حوالي ٥% من الإنفاق العام ارتفع عام ٢٠١٢م ليصل إلى ٢٧ مليار جنيه، إلا أنه لم تتعد الزيادة في الإنفاق على الرعاية الصحية سوى ٠.١٤% ومن ثم يشير التواضع الشديد في الاعتماد الموجه للإنفاق على الرعاية الصحية إلى عدم قدرتها على تغطية الاحتياجات الصحية وخاصة لمنخفضي الدخول من الريفيين ومواجهة الأمراض المزمنة والمشاكل الصحية الخاصة بهم، خاصة وأن الإنفاق على الخدمات المرتبطة بالرعاية الصحية تحتل جزءا كبيرا من بنود الإنفاق للأسرة الريفية، إذ تأتى في المرتبة الثالثة في الإنفاق

بعد الطعام والشراب والمسكن بنسبة ٩.٦% من الإنفاق الأسرى في الريف عام ٢٠١٢/٢٠١١م.

جدول رقم (٧) يوضح مؤشرات الحالة التعليمية في مصر

	مؤشرات الحالة التعليمية	العام	%
١	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين من الفئة العمرية (١٥ سنة +) بالنسبة المئوية	٢٠١٦-٢٠٠٦	٧٥.١
٢	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب في الفئة العمرية من ١٥-٢٤ سنة بالنسبة المئوية	٢٠١٦-٢٠٠٦	٧٥.١
	الإناث	٢٠١٦-٢٠٠٦	٩٠.٣
	الذكور	٢٠١٦- ٢٠٠٦	٩٣.٦
٣	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب الحاصلون على جزء من التعليم الثانوي على الأقل	٢٠١٧-٢٠٠٦	٦٤.١
٤	النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم ما قبل الابتدائي	٢٠١٧-٢٠١٢	٣٠
	النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم الابتدائي	٢٠١٧-٢٠١٢	١٠٤
	النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم الثانوي	٢٠١٧-٢٠١٢	٨٦
	النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم العالي	٢٠١٧-٢٠١٢	٣٤
٥	العدد المتوقع لسنوات الدراسة بالسنوات	٢٠١٧	١٣.١
٦	متوسط سنوات الدراسة بالسنوات	٢٠١٧	٧.٣١
٧	معدل التسرب من التعليم الابتدائي	٢٠١٦-٢٠٠٧	٣.٩
٨	الإنفاق العام على التعليم% من الناتج المحلى الإجمالي	٢٠١٧-٢٠١٢	٣.٨

المصدر: تقرير التنمية البشرية

يعكس هذا المؤشر محصلة الجهود المبذولة في قطاع التعليم وإنتاج المعرفة وهو نوع خاص من الاستثمار في قطاع يعد وسيلة التنمية وأيضًا هدفها هو الاستثمار في المورد البشرى وهو أساس تقدم الأمم وسر قوتها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو العسكرية، وأحد محددات مدى استفادة البشر مما يتاح لها من موارد، الأمر الذي ينعكس بدوره أيضا على كافة جوانب حياه البشر. وقد أوضحت النتائج المتحصل عليها من تقارير التنمية البشرية لمصر مؤشرات الحالة التعليمية منها ما يلي:

١- بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين في الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر ٧٥.١% وذلك عن الفترة من عام ٢٠٠٦ – ٢٠١٦م كما بلغ لدى الشباب في الفئة العمرية من ١٥–٢٤ سنة ٩٠.٣% بالنسبة للإناث و٩٣.٦% بالنسبة للذكور خلال تلك الفترة، أما معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب الحاصلين على جزء من التعليم الثانوي على الأقل فبلغ ٦٤% في الفترة من ٢٠٠٦–٢٠١٧م.

٢- بلغت النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم ما قبل الابتدائي ٣٠% والتعليم الثانوي ٨٦% والتعليم العالي ٣٤% وذلك عن الفترة من عام ٢٠١٢–٢٠١٧م.

٣- بلغ العدد المتوقع لسنوات الدراسة عام ٢٠١٧م حوالي ١٣.١ سنة كما بلغت قيمة متوسط سنوات الدراسة ٧.٣١ سنة لنفس العام، بينما بلغ معدل التسرب من التعليم الابتدائي ٣.٩% عن الفترة من عام ٢٠٠٧–٢٠١٦م.

وفيما يتعلق بالإنفاق العام على التعليم فقد بلغت النسبة ٣.٨% من الناتج المحلى الإجمالي عام ٢٠١٧م.

وتميزت فترات ما قبل ثورة يناير بالانخفاض في نسبة الإنفاق على التعليم نظرا لعدم توافر الموارد اللازمة لتمويل هذا الإنفاق، وتُشير البيانات الواردة بتقارير التنمية البشرية أن إجمالي الإنفاق على التعليم بمختلف أنواعه انخفض في فترة ما بعد ثورة يناير بالمقارنة بفترة ما قبل الثورة، ففي التعليم العام انخفضت نسبة الإنفاق من ١٢.٦% عام ٢٠٠٩/٢٠١٠م إلى ١٠.٥% عام ٢٠١١/٢٠١٢م بنسبة انخفاض بلغت ٢.١% في حين انخفض الإنفاق على التعليم قبل الجامعي بالنسبة للإنفاق العام من ٩.٧% عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى ٨.٢% عام ٢٠١١/٢٠١٢م بنسبة انخفاض بلغت ١.٥% الأمر الذي يعنى التضاؤل الشديد في التمويل الموجه للإنفاق على التعليم وخاصة فترة ما بعد الثورة حيث بلغ ٣.٨% من الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة من ٢٠١٢–٢٠١٧م.

ويعد التعليم عامل حاسم في التنمية الاقتصادية، حيث يشير التعليم إلى تنمية المهارات البشرية والمعرفة، ولا يقتصر الأمر على التوسع الكمي في الفرص التعليمية فقط.بل هو أيضا التحسن النوعي لنوع التعليم الذي ينقل إلى قوة العمل التي تمتلك مفتاح التنمية الاقتصادية، ومن هنا فقد أطلق عليه "رأس المال البشرى"، ومن ثم فالإنفاق على التعليم هو استثمار في الإنسان أو رأس المال البشرى.

جدول رقم (٨) يوضح مؤشرات الدخل في مصر

	مؤشرات الدخل	٢٠١٧
١	مجموع الناتج المحلى الإجمالي بالمليارات بمعادل القوة الشرائية بدولار ٢٠١١م	١.٠٢٩.٢
٢	نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي	١٠.٣٥٥
	معدل النمو السنوي	٢.٣
٣	الدين الائتمان المحلى	٩٩
٤	دليل أسعار الاستهلاك (٢٠١٠=١٠٠)	٢٣١
٥	الإنفاق الحكومي على الاستهلاك النهائي	
	المجموع% من الناتج المحلى	١٠.١
	متوسط النمو السنوي	٢.٥

تعكس المؤشرات المرتبطة بالدخل مدى استفادة البشر بما يتاح لها من موارد، الأمر الذي ينعكس بدوره على كافة جوانب حياتهم، وقد أوضحت النتائج أن نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بلغ عام ٢٠١٠م (٧٧٨٧جنيهاً) بينما انخفض إلى (٥٤٠١ جنيهاً) مصري عام ٢٠١٢ وبلغ عام ٢٠١٧م (١٠.٣٥٥جنيهاً)، إلا أن هذه الزيادة في دخول الأفراد التهمتها الزيادة في أسعار السلع والمنتجات، أما فيما يتعلق بالدين الخارجي لمصر فقد ارتفع من ٢١ مليار دولار عام ١٩٨١م إلى نحو ٩٦.٦ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٨م وأوائل عام ٢٠١٩م بنسبة ارتفاع تقدر نحو ٣٦.% أي ما يعادل زيادة سنوية تبلغ في المتوسط نحو ٩.٥% وعلى صعيد الديون الداخلية ارتفعت من ١٥.٨ مليار دولار عام ٢٠٠١م لتصل لنحو ٢٢٦ مليار

دولار أي ما يوازى ٣٨٨٨ مليار جنيه مصري في بداية عام ٢٠١٩م بنسبة ارتفاع تقدر بنحو ١٣٢٤% وبمعدل زيادة سنوية تبلغ في المتوسط نحو ٧٣.٥% خلال الثمانية عشر عاما الماضية (٢٠٠١-٢٠١٩م).

عموما وحسب آخر البيانات فإن الدين العام المحلى لمصر يبلغ ٢٧٠ مليار دولار يمثل ٦٩.٥% من الناتج المحلى، بينما يبلغ الدين العام الخارجي ١١٢.٦ مليار دولار ويمثل ٣٣% من الناتج المحلى والدين العام الكلى لمصر يمثل ٨٦% من الناتج المحلى بنهاية العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩م (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء).

مما سبق يتضح لنا تفاقم الدين العام مما يدفع بقوة نحو الاعتماد على الديون الخارجية وبيع السندات والاعتماد على المنح والمساعدات والضمانات وسد العجز المتزايد والمتفاقم تارة بعد أخرى وأصبح جبل الديون يتضخم سنة بعد أخرى ليشكل في الوقت الحالي نسبة ٨٦% من الناتج المحلى الإجمالي، ومع تزايد الاحتياجات وتفاقم الديون تظهر العديد من المشكلات الاقتصادية والتي تؤثر بصفة عامة على تحقيق مستوى معيشي لائق للمواطنين.

جدول رقم (٩) تطور قيمة الأدلة المستحدثة لقياس التنمية البشرية في مصر

البيان	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٧	٢٠١٨
١-دليل التنمية البشرية الأصلى	٠.٦٧١	٠.٦٧٣	٠.٦٨١	٠.٦٨٦	٠.٦٨٨	٠.٦٩١	٠.٦٩٦	٠.٧٠٠
٢-دليل التنمية البشرية معدلا بعدم المساواة	٠.٤٤٩	٠.٤٨٩	٠.٥٠٣	٠.٥١٨	٠.٥٢٤	٠.٤٩١	٠.٤٩٣	٠.٤٩٢
(إجمالي الخسارة %)	٢٢.٧	٢٤.١	٢٤.١	٢٤	٢٤	٢٩	٢٩.٢	٢٩.٧
الفارق عن الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	–	–	–	–	٥	١٠	١٠	٨
٣-دليل الفوارق بين الجنسين	٠.٧١٤	غ متاح	٠.٥٩	٠.٥٨	٠.٥٧٣	٠.٥٦٥	٠.٤٤٩	٠.٤٥٠
٤-دليل الفقر المتعدد الأبعاد	٠.٠٢٤	٠.٠٢٤	٠.٠٢٤	٠.٠٣٦	٠.٠١٦	٠.٠١٦	–	٠.٠١٩
٥-دليل التنمية البشرية حسب الجنس	–	–	–	٠.٨٥٥	٠.٨٦٨	٠.٨٨٤	٠.٨٧٦	٠.٨٧٨

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الانمائى، تقرير التنمية البشرية، إعداد مختلفة

دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة:

تعبر قيمة دليل التنمية البشرية المعدل بعدم المساواة عن المستوى الفعلي للتنمية البشرية ويتمثل الفارق بين قيمة الدليلين في الخسارة الناتجة عن عدم المساواة والتي بلغت نحو ٢٩.٢% عام ٢٠١٧م.

ويلاحظ أن الخسارة الناتجة عن عدم المساواة في حدود ٦% عام ٢٠١٧م في الدول التي تتوافر فيها درجة منخفضة من عدم المساواة مثل: (السويد – النرويج – الدنمارك –أيسلندا) بينما تصل إلى ٢٤% وأكثر في الدول ذات المستوى المرتفع من عدم المساواة مثل: المكسيك ٢١.٣% والبرازيل ٢٣.٩% وفقا لتقرير التنمية البشرية عام ٢٠١٧م.

وقد تحسنت قيمة دليل التنمية البشرية المعدل بعدم المساواة منذ عام ٢٠١١م نتيجة للإجراءات التي اتخذتها الحكومة بعد ثورة يناير ٢٠١١م المتمثلة في زيادة الأجور والدعم وغيرها من الإجراءات والتي نتج عنها انخفاض الفجوة ونسبة الخسارة بين الدليلين، واستمرت في الارتفاع عامي ٢٠١٣ وعام ٢٠١٤م حيث بلغت قيمة دليل التنمية البشرية ٠.٥١٨ عام ٢٠١٣ و٠.٥٢٤ عام ٢٠١٤م ثم أخذت في التراجع بعد ذلك بالتزامن مع رفع أسعار الطاقة وتقليل الدعم وغيرها من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة مؤخرًا.

وينطلق مؤشر عدم المساواة من تحليلات لكل من التعليم والصحة والدخل حيث بلغت نسبة عدم المساواة في التعليم ٣٦.٩% وفى الدخل ٣٦.٣% وفى الصحة ١١.٦% عام ٢٠١٧ وبذلك يكون التعليم أقل القطاعاتتحقيقًا للمساواة، بينما يأتي الدخل والصحة في المرتبتين التاليتين على التوالي.

بالنسبة لدليل التنمية البشرية حسب الجنس، يعكس هذا الدليل النسبة بين قيمة دليل التنمية البشرية للإناث إلى قيمة دليل التنمية البشرية للذكور، وكلما قاربت النسبة (واحد صحيح) تقلص الفارق بين النساء والرجال، وقد بدأ حساب هذا الدليل منذ تقرير عام ٢٠١٤م ليغطى بيانات عام ٢٠١٣م. ومنذ صدوره وهناك زيادة في القيمة البالغة في المتوسط (٠.٨٧٨) عام ٢٠١٨م وهى قيمة مرتفعة تشُير إلى انخفاض الفارق بين الجنسين في الأبعاد الأساسية الثلاثة للتنمية، واحتلت مصر المرتبة ١٠٢ من أصل ١٦٢ دوله، وبلغ مؤشر عدم المساواة بين الجنسين ٠.٤٥٠ حيث شغلت النساء ١٤.٩% فقط من المقاعد البرلمانية بينما حصلت ٥٩.٢% من النساء البالغات على مستوى تعليمي ثانوي على الأقل مقارنة ب ٧١.٢% من الرجال.

أما بالنسبة لدليل الفقر متعدد الأبعاد فيحدد هذا الدليل أوجه مختلفة من الحرمان في مجالات الصحة والتعليم ومستوى المعيشة، ويتكون هذا الدليل من عشرة مؤشرات تقيس أوجه الحرمان المختلفة المتمثلة في الصحة (سوء التغذية – وفيات الأطفال)، والمعرفة ومؤشراتها (سنوات الدراسة – معدل القيد بالتعليم). أما بعد مستوى المعيشة فيوجد به ستة مؤشرات (المياه – الكهرباء – الصرف الصحي – الوقود – والأرض– والأصول) ويشير دليل الفقر متعدد الأبعاد إلى نسبة السكان الذين يعيشون حالة الفقر المتعدد الأبعاد معدلا بشدة أوجه الحرمان الذي يعانى منها الأشخاص في التعليم والصحة والمعيشة.

ويشكل الفقر عقبة أساسة أمام عملية التنمية ورفع معدلات النمو الاقتصادي، كما يشكل خطرا على السلام والاستقرار السياسي والاجتماعي إذ يولد بيئة خصبة تنمو بها أشكال مختلفة من الانحراف والتطرف وأشكال مختلفة من الاعتصامات والاحتجاجات التي قد تستهدف الدولة وتعرقل عملية التنمية.

تحولت دراسات الفقر في السنوات الأخيرة من دراسة الوضع الحالي للأسر من حيث الفقر إلى دراسة ديناميكيات الفقر وبالتالي هشاشة الأسر vulnerability ومدى تأثير التعرض للأزمات في الوقوع في دائرة الفقر والآليات التي تتبعها الأسر في حالة تعرضها للصدمات.**ويعرف الفقر المادي** بأنه عدم القدرة المادية على تأمين مستوى معيشي لائق (يوفر الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسة). ويعد مدخل الاحتياجات الأساسية مدخلا مناسبا لقياس الفقر في الدول النامية، تشمل الاحتياجات الأساسة:الطعام والمسكن والملبس وخدمات التعليم والصحة والمواصلات. يتم تقدير قيمة النقدية للحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية وهو ميلُ عرف بخط الفقر، تأخذ هذه القيمة في الاعتبار اختلاف الأسعار بين المناطق المختلفة وعدد أفراد الأسرة والتركيب العمري والنوعي لهم وكذلك مبدأ التشارك في بعض بنود الإنفاق.

خط الفقر القومي = المكون الغذائي + المكون غير الغذائي

جدول رقم (١٠) يوضح نسبة الفقراء خلال الفترة من ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٢٠١٧/٢٠١٨م*

	السنة	النسبة %	نسبة الفقر المدقع
قبل الثورة	١٩٩٩ – ٢٠٠٠م	١٦.٧	٢.٩
	٢٠٠٤ – ٢٠٠٥م	١٩.٦	٣.٦
	٢٠٠٨ – ٢٠٠٩م	٢١.٦	٦.١
	٢٠١٠ – ٢٠١١م	٢٥.٢	٤.٨
بعد الثورة	٢٠١٢ – ٢٠١٣م	٢٦.٣	٤.٤
	٢٠١٥م	٢٧.٨	٥.٣
	٢٠١٧ – ٢٠١٨م	٣٢.٥	٦.٢

***المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وأهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٧-٢٠١٨ يوليو ٢٠١٩م.**

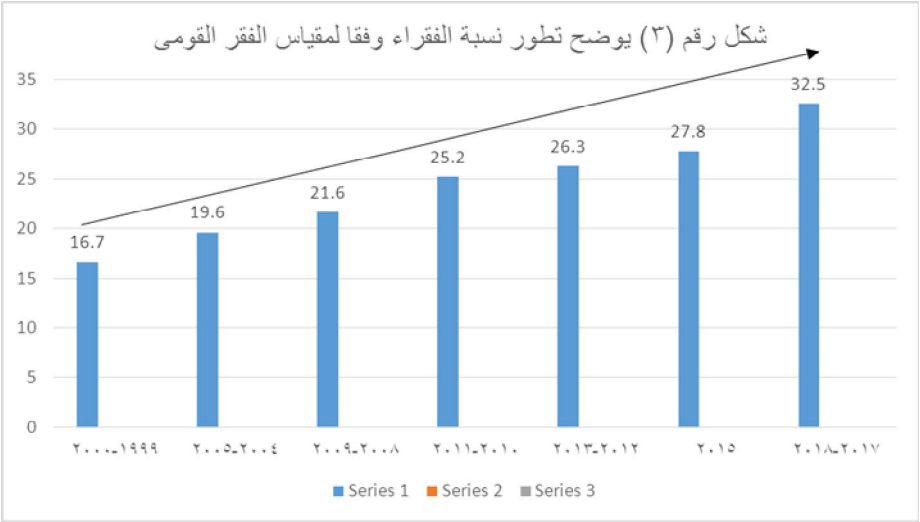

يتضح من الجدول السابق رقم (١٠) ما يلي:

- يمثل الفقراء ٣٢.٥% من السكان عام ٢٠١٨/٢٠١٧م مقابل ٢٧.٨% عام ٢٠١٥م وبلغت ١٦.٧% عام ١٩٩٩/٢٠٠٠م.
- أخذت نسبة الفقراء اتجاها عاما متصاعدا مقارنة بالسنوات السابقة، حيث بلغت ٣٢.٥% من السكان عام ٢٠١٨/٢٠١٧م.
- زادت نسبة الفقراء من ١٦.٧% عام ١٩٩٩/٢٠٠٠م إلى ٢١.٦% في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨م إلى ٢٥.٢% عام ٢٠١١/٢٠١٠م؛ وذلك في فترة ما قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م.
- استمرت نسبة الفقراء في الزيادة في الفترة ما بين عامي ٢٠١٣/٢٠١٢م حتى عام ٢٠١٨/٢٠١٧م حيث بلغت أقصاها ٣٢.٥% عام ٢٠١٨/٢٠١٧م.
- شهدت الفترة من ١٩٩٩– ٢٠٠٩م زيادة في نسبة الفقر المدقع ثم أخذت في التراجع خلال الفترة ٢٠٠٩– ٢٠١٣م، لكنها عاودت الزيادة لتصل إلى ٦.٢% عام ٢٠١٨/٢٠١٧م.

شكل رقم (٤) يوضح تطور نسبة الفقر المدقع خلال الفترة من ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٢٠١٧/٢٠١٨

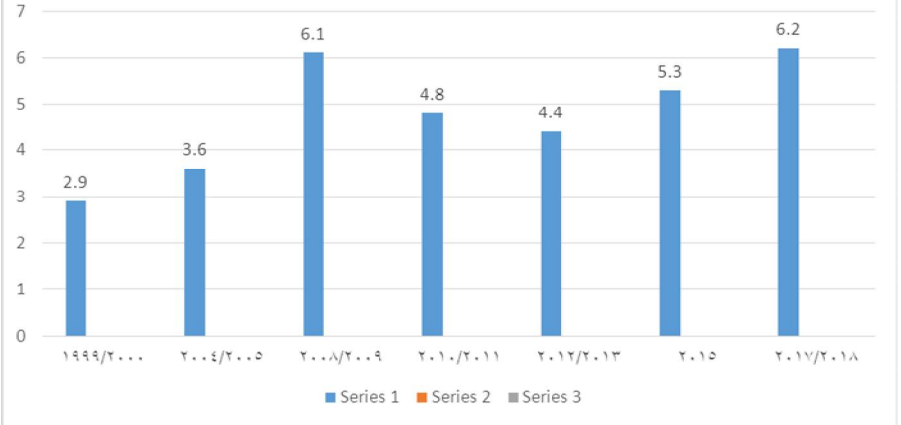

جدول رقم (١١) يوضح توزيع نسبة الفقراء على مستوى الجمهورية عام ٢٠١٨/٢٠١٧م.

مسلسل	المحافظة	النسبة	مسلسل	المحافظة	النسبة	مسلسل	المحافظة	النسبة
١	بورسعيد	٧.٦	١٠	الإسكندرية	٢١.٨	١٩	بني سويف	٣٤.٤
٢	الغربية	٩.٤	١١	الشرقية	٢٤.٣	٢٠	قنا	٤١.٢
٣	جنوب سيناء	١٢.٩	١٢	المنوفية	٢٦	٢١	أسوان	٤٦.٢
٤	دمياط	١٤.٥	١٣	الفيوم	٢٦.٤	٢٢	البحيرة	٤٧.٧
٥	الدقهلية	١٥.٢	١٤	البحر الأحمر	٢٦.٧	٢٣	مطروح	٥٠.١
٦	كفر الشيخ	١٧.٣	١٥	القاهرة	٣١.١	٢٤	الوادي الجديد	٥٢.٦
٧	السويس	٢٠	١٦	الإسماعيلية	٣٢.٤	٢٥	المنيا	٥٤.٧
٨	القليوبية	٢٠.١	١٧	إجمالي الجمهورية	٣٢.٥	٢٦	الأقصر	٥٥.٣
٩	شمال سيناء	٢١.٣	١٨	الجيزة	٣٤	٢٧	سوهاج	٥٩.٦
						٢٨	أسيوط	٦٦.٧

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مرجع سابق

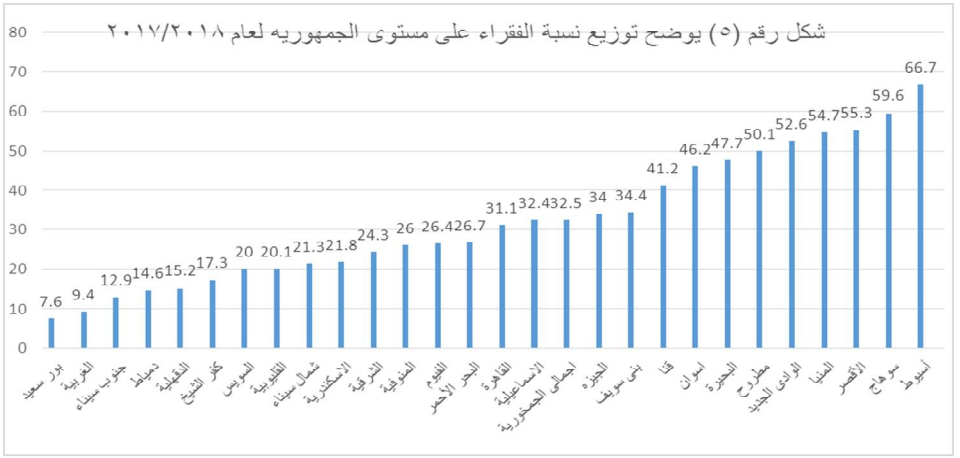

يتضح من الجدول رقم (١١) ما يلي:

- ارتفاع نسبة الفقراء بجميع محافظات الوجه القبلي عن المستوى القومي (٣٢.٥) باستثناء محافظة الفيوم (٢٦.٤).
- تصل نسبة الفقراء إلى أعلى مستوياتها في محافظتي أسيوط وسوهاج، حيث بلغتا حوالي ٦٦,٧% و٥٩,٦% على التوالي.
- أن ثلث السكان في محافظة القاهرة من الفقراء

جدول رقم (١٢) يوضح خط الفقر للفرد في السنة عام ٢٠١٨/٢٠١٧م (بالجنيه)

الأقاليم		خط الفقر المدقع	خط الفقر المادي
المحافظات الحضرية		٦٠٦٥	٩٢٨٠
حضر الوجه البحري		٥٦٦٨	٨٥٣٧
حضر الوجه القبلي		٥٧٥٢	٨٧٢٨
حضر الحدود		٥٩٢٤	٨٥٦٩
ريف الوجه البحري		٥٩٠٢	٨٦٧٣
ريف الوجه القبلي		٥٨٩٦	٨٨٦٦
ريف الحدود		٦٣٠٥	٨٩٧٩
إجمالي الجمهورية	سنة	٥٨٩٠	٨٨٢٧
	شهر	٤٩١	٧٣٦

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مرجع سابق.

يتضح من الجدول رقم (١٢) ما يلي:

- بلغ متوسط خط الفقر ٧٣٦ جنيهاً للفرد في الشهر وفقا لخصائص كل أسرة وتركيبها العمري والنوعي ومكان إقامتها.
- الأسرة المكونة من فردين بالغين تحتاج إلى ١٦٦٧ جنيها في الشهر حتى تستطيع الوفاء بالتزاماتها الأساسية، والأسرة المكونة من فردين بالغين وطفلين تحتاج ٢٦٩١ جنيها، والأسرة المكونة من فردين بالغين وثلاثة أطفال تحتاج ٣٢٢٥ جنيها في الشهر.
- يبلغ خط الفقر المدقع ٥٨٩٠ جنيه سنويا بواقع ٤٩١ جنيهاً للفرد في الشهر.

جدول رقم (١٣) يوضح التغير في نسبة الفقر في كل من الريف والحضر والأقاليم الجغرافية لعام ٢٠١٨/٢٠١٧م مقارنة بعام ٢٠٠٩/٢٠٠٨م

	٢٠٠٩-٢٠٠٨	٢٠١٨-٢٠١٧	الفرق
إجمالي الجمهورية	٢١.٦	٣٢.٥	١٠.٩
حضر	١١	٢٤.٥٨	١٣.٥٨
ريف	٢٨.٩	٣٨.٣٩	٩.٤٩
المحافظات الحضرية	٦.٩	٢٦.٧٣	١٩.٨٣
حضر الوجه البحري	٧.٣	١٤.٣١	٧.٠١
ريف الوجه البحري	١٦.٧	٢٧.٢٩	١٠.٥٩
حضر الوجه القبلي	٢١.٣	٣٠.٠٢	٨.٧٢
ريف الوجه القبلي	٤٢.٧	٥١.٩٤	٨.٢٤

المصدر: المرجع السابق.

يتضح من الجدول رقم (١٣) ما يلي:

- ارتفاع نسبة الفقراء على مستوى جميع المناطق والأقاليم بالجمهورية عام ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠٠٩/٢٠٠٨م
- ارتفاع نسبة الفقراء على مستوى الجمهورية من ٢١.٦% عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ إلى ٣٢.٥% عام ٢٠١٨/٢٠١٧م.
- ارتفاع نسبة الفقراء بالمحافظات الحضرية عام ٢٠١٨/٢٠١٧م مقارنة بنسبتهم عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بزيادة قدرها ١٩.٨٣%.
- ارتفاع نسبة الفقراء في ريف الوجه البحري (١٠.٥٩%) عنه في ريف الوجه القبلي حيث بلغت (٨,٢٤%).
- إن لظاهرة الفقر بعدًا مكانيًّا ملحوظًا، حيث يتركز الفقراء في الوجه القبلي خاصة في المناطق الريفية، حيث بلغت نسبة الفقر بها حوالي (٥٢%)عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨م.

جدول رقم (١٤) يوضح توزيع نسبة الفقراء بين الأقاليم عام ٢٠١٨/٢٠١٧

الأقاليم الجغرافية	توزيع الفقراء	توزيع السكان
المحافظات الحضرية	%١٥.٦	%١٩
حضر الوجه البحري	%٥.٣	%١٢
ريف الوجه البحري	%٢٦.٥	%٣١.٦
حضر الوجه القبلي	%١٠	%١٠.٨
ريف الوجه القبلي	%٤٠.٣	%٢٥.٢

المصدر: المرجع السابق

يتضح من الجدول رقم (١٤) ما يلي:

- بالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة للارتقاء بمستوى معيشة الأفراد إلا أنه لا يزال ٥٢% من السكان لا يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم المعيشية الأساسية من صحة وتعليم ومستوى لائق للمعيشة.
- أن حوالي ثلثي الفقراء لا يزالون يسكنون بالريف (ريف الوجه البحري ٢٦.٥%)، (ريف الوجه القبلي ٤٠.٣%).
- يسكن ٤٠.٣% من إجمالي الفقراء في ريف الوجه القبلي، بينما يعيش به ٢٥.٢%من السكان على مستوى الجمهورية، كما نجد أن ١٥.٣% من الفقراء في حضر الوجهين البحري والقبلي الذي يعيش به ٢٢.٨% من السكان على مستوى الجمهورية.

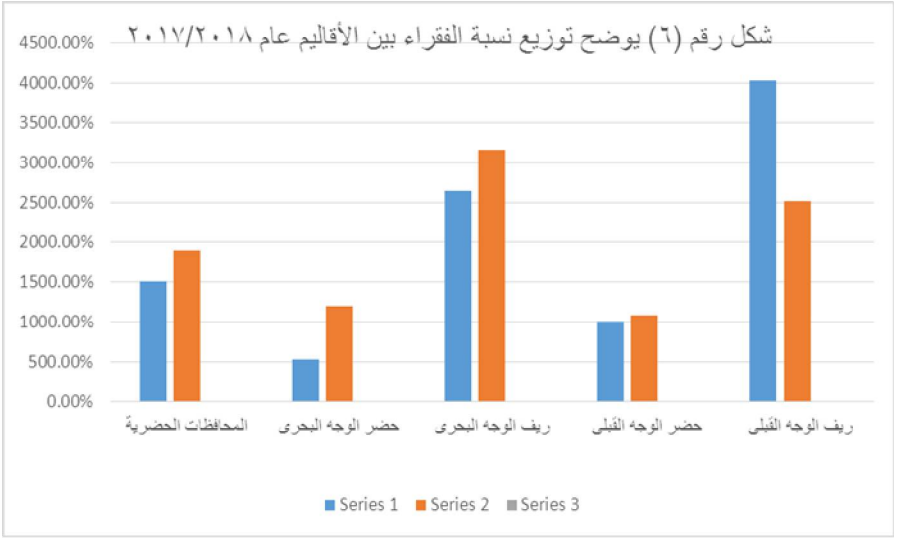

وفيما يتعلق بتوزيع الثروة في مصر ووفقا للتقرير الذي أصدره مركز أبحاث بنك "كريدى سويس " السويسري عن الثروة العالمية لعام ٢٠١٩م والذي يؤكد من خلاله أن إجمالي الثروات في مصر عام ٢٠١٩م قد شهدت ارتفاعا لتصل ل ٨٩٨ مليار دولار بما يمثل أصولا عقارية وسندات وأوراقا مالية، وأشار التقرير إلى ما يلي:

(https://www.gfmag.com/global-dataeconomic-data/wealth-distribution-income-inequality)

١- إن إجمالي ثروات المصريين البالغين تصل إلى ٨٩٨ مليار دولار وهو ما يمثل ٢%من إجمالي الثروة في العالم.

٢- بلغت نسبة النمو في ثروة المصريين ١٣.٧% بمقدار زيادة وصل إلى ١٠٨ مليار دولار مقارنة بعام ٢٠١٨م والذي لم تتخط الزيادة فيه ١٨ مليار دولار.

٣- أشار التقرير إلى إن ٧١.٤% من المصريين ثروتهم أقل من ١٠ آلاف دولار، وأن ١% فقط من البالغين في مصر تزيد ثروتهم عن مليون دولار، وأن هناك ٦٦ مواطًنا مصريًّا يملكون أكثر من ٥٠٠ مليون دولار، مما يشير إلى خلل جوهري في توزيع الثروة بالدولة.

٤- ويتضح مما سبق تركز الثروة في نسبة قليلة للغاية من السكان، مما يشير إلى زيادة نسب اللامساواة وتهديد العدالة الاجتماعية وزيادة نسبة الفقر، وهو ما تم تأكيده من خلال مسح الدخل والإنفاق الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والذي أشار إلى ارتفاع معدلات الفقر في مصر إلى ٣٢.٥%.

٥- بمقارنة كل من المساواة في الثروة والدخل نجد أن معامل جينى للثروة في مصر قد سجل ٩١% بينما سجل٣٠% فقط للدخل وفقا لما جاء في مسح الدخل والإنفاق ٢٠١٧/ ٢٠١٨م، وهو ما يُشير إلى إن هناك توزيعا متفاوتا وغير عادل للثروة وأن توزيع الدخل أقل تفاوتاً، بمعنى اقتصار الزيادات التي شهدتها ثروات مصر على أصول غير منتجة كالعقارات وليس مشاريع منتجة تؤدى إلى خلق فرص عمل وتحسين حياة جميع المواطنين.

عوامل تفاقم اللامساواة داخل المجتمع:

أسهمت عدة عوامل في تفاقم مظاهر اللامساواة داخل المجتمع يمكن عرضها فيما يلي: (الأمم المتحدة، تقرير التنمية الاجتماعية)

- صعود دور الدولة في البداية، ثم انكفاؤها الشديد، مما أثر بشدة على تقديم الخدمات الاجتماعية الجيدة النوعية والحصول عليها، وقد أثر ذلك بدوره على نطاق الحراك الاجتماعي.
- موجات التحرير الاقتصادي في تسعينات القرن الماضي، التي أدت إلى نظام رأسمالي قائم على المحسوبية بامتياز، وظهور تباين ملحوظ بين قطاع نظامي وقطاع غير نظامي واسع النطاق ومتنام، مما أسهم بشكل عميق في تفاقم اللامساواة في الأجور.
- انعدام التحرر السياسي طوال فترة الخمسين عاما الأنفة الذكر، مما كرس استراتيجيات الاحتفاظ بالسلطة، وأثر في الغالب على الاستقلالية الشخصية للمواطنين بطرق عديدة.

و يمكن توضيح ما سبق من خلال عرض الآتي:

بعد ارتفاع الإنفاق الحكومي بشكل مفاجئ في سبعينيات القرن الماضي تراجع الإنفاق تراجعا حادا في الثمانينات قبل أن يستقر في التسعينيات عند مستويات متدنية جدا، واعتبارا من عام ٢٠٠٦م اتبعت البلدان سياسات مالية توسعية أدت إلى تفاقم العجز المالي في البلدان الفقيرة، مما دفع الحكومات إلى تنفيذ برامج جريئة لإعادة التكييف المالي ركزت على تقليص الإنفاق خصوصا عن طريق إلغاء دعم الوقود وتقليص القطاع الخاص بعد أن بلغ الإنفاق الحكومي أعلى مستوياته في سبعينات القرن الماضي، وتراجع بنسبة ٣٦% من الناتج المحلي الإجمالي حيث انخفض الإنفاق من ٦٢% إلى ٢٥% من الناتج المحلي الإجمالي، كما يتضح من الجدول رقم (١٥)، وأثر مثل هذه الخفض الكبير في الإنفاق العام – مع مرور الوقت وبشكل صارخ– على بعض الخدمات وتدهور أداء المؤسسات العامة.

جدول رقم (١٥) يوضح حدود الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

حدود الإنفاق	القيمة
البيانات المتوافرة	١٩٦٠-٢٠١١
الحد الأقصى للإنفاق	٦١.٥٠
تاريخ تسجيل الحد الأقصى	١٩٨٢
الحد الأدنى للإنفاق	٢٥.١
تاريخ تسجيل الحد الأدنى	١٩٩٨
الطفرة (الحد الأقصى- الحد الأدنى) للإنفاق	٣٦.٤
الحد الأقصى الأخير	٢٥.٧
تاريخ تسجيل الحد الأقصى الأخير	٢٠٠٦

المصدر: الأمم المتحدة.الاسكوا، تقرير التنمية الاجتماعية العدد الثاني، اللامساواة والاستقلالية والتغيير في العالم العربي، بيروت ٢٠١٨م.

جدول رقم (١٦) يوضح الاستثمارات العامة والخاصة:

السنوات	الاستثمارات العامة	الاستثمارات الخاصة
١٩٧١-١٩٩٠	١٨.٤٦	٩.٦٢
١٩٩١-٢٠٠٠	١٣.٩٨	٥.٥٨
٢٠٠١-٢٠١٠	٨.٢٥	١٠.٣٠

المصدر: تقرير التنمية الاجتماعية، المرجع السابق

تأثرت الاستثمارات العامة بتقليص الإنفاق الحكومي فانخفضت بشكل حاد في معظم البلدان العربية متراجعة على سبيل المثال في مصر من ١٩% إلى حوالي ٨% من الناتج المحلي الإجمالي، وأثر ذلك بدوره على الخدمات العامة والبنية الأساسة، وبالتالي على قدرة الاقتصاد على المنافسة. كذلك غالبا ما طالت هذه الاستقطاعات المجموعات التي لا تشارك في الحياة السياسية بشكل عادل – مثل الفقراء والمناطق المحرومة- التي لا تحظي بتمثيل سياسي

متوازن، وهي ذات المناطق التي اندلعت فيها الاضطرابات السياسية بعد عام ٢٠١١م والتي شهدت انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بعد ثمانينات القرن الماضي (جدول رقم ١٧)

جدول (١٧) يوضح نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

السنوات	القيمة
١٩٦١-١٩٧٠	٢.٨٢
١٩٧١-١٩٨٠	٤.٣٢
١٩٨١-١٩٩٠	٣.٤
١٩٩١-٢٠٠٠	٢.٥٠
٢٠٠١-٢٠١٠	٢.٩٧
الانحراف المعياري (١٩٦٠-٢٠١٠)	٠.٧٠
المتوسط (١٩٦٠-٢٠١٠)	٣.١٣

المصدر: تقرير التنمية الاجتماعية، المرجع السابق

إضافة إلى ذلك تم تقليص أجور موظفي الخدمة المدنية وإن كان بنسبة أقل من تلك التي طالت الاستثمارات العامة، وفي هذا الإطار تمثل القطاعات الحكومية الكبيرة الحجم التي لا يحصل موظفوها على أجور مجزية تحديا كبيرا بالنسبة للعديد من البلدان، وهو ما يؤثر سلبا على قدره الدولة على توفير الخدمات الأساسية للسكان. وفي مصر ازداد الوضع سوءا مقارنة ببعض الدول العربية، وعلى الرغم من أن الخدمة المدنية تشتمل على حوالي ٢٧% من القوى العاملة في مصر، إلا أنها أنفقت في عام ٢٠١٠م ما يعادل ٦% فقط من الناتج المحلي الإجمالي على أجور العاملين في القطاع العام، كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (١٨) يوضح تكاليف الإنفاق على الأجور والتوظيف في القطاع العام:

	القيمة
الحد الأقصى لفاتورة تكاليف الأجور	٩.٧
الحد الأدنى لفاتورة تكاليف الأجور	٥.٩
الحد الأقصى الأخير	٦.٨
الطفرة (الحد الأقصى–الحد الأدنى)	٣.٨
متوسط تسعينات القرن الماضي	٦.٢
متوسط العقد الأول عن القرن الحالي	٦.٧
متوسط الفترة من ٢٠١٠–٢٠١٥	٦.٤
إجمالي تكاليف توظيف اليد العاملة في القطاع العام في تسعينات القرن الماضي (بالنسبة المئوية)	٣٢
إجمالي تكاليف اليد العاملة في القطاع العام في الفترة من ٢٠٠٥–٢٠١٠ (بالنسبة المئوية)	٢٧

المصدر: تقرير التنمية الاجتماعية، المرجع السابق

أدى خفض معدلات الإنفاق الحكومي على قطاعي الصحة والتعليم –اللذان كانا السبيلين الرئيسين اللذان سمحا للفقراء بالهروب من فخ الفقر في الماضي – إلى خلق مصدر للتفاوت في الحصول على الخدمات ربما يكون قد أسهم في إعاقة الحراك الاجتماعي (جدول ١٩)

وأدى تخفيض الميزانيات إلى ارتفاع غير اعتيادي في التكاليف التي تكبَّدها الأفراد للحصول على خدمات الصحة والتعليم في المنطقة العربية على نفقتهم الخاصة، مما أدى غالبا إلى الإمعان في إفقار الأسر الفقيرة والأسر التي تصنف في الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط، وبلغ متوسط الإنفاق على التعليم والصحة في تسعينات القرن الماضي ٥.٤% من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفع هذا المتوسط في العقد الأول من القرن الحالي ليصل إلى ٦%، ثم أخذ في التراجع مرة أخرى في الفترة من ٢٠١٠–٢٠١٥م ليصل إلى ٥.١% من الناتج المحلي

الإجمالي، مما انعكس بصورة كبيرة على مستوى الخدمة في قطاعين من أكثر القطاعات تأثيرا على المواطنين.

جدول رقم (١٩) تكاليف الإنفاق على التعليم والصحة ومتوسط هذا الإنفاق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

	القيمة
الحد الأقصى للإنفاق على الصحة والتعليم	٦.٥
الحد الأدنى للإنفاق على التعليم والصحة	٥.٥
الحد الأقصى الأخير	٥.٧
الطفرة (الحد الأقصى للإنفاق على التعليم ناقص الحد الأقصى للإنفاق على الصحة)	١
متوسط الإنفاق على التعليم والصحة في تسعينات القرن الماضي	٥.٤
متوسط الإنفاق على التعليم والصحة في العقد الأول من القرن الحالي	٦
متوسط الإنفاق على التعليم والصحة في ٢٠١٠-٢٠١٥	٥.١
متوسط تصنيف مؤشر التنمية البشرية في الفترة ثمانينات وتسعينات القرن الماضي والعقد الأول ونص العقد الثاني في القرن الحالي	٨٥-٩٩-١٠٧-١١١

المصدر: تقرير التنمية الاجتماعية، المرجع السابق

وفي ضوء ما تم عرضه بإيجاز أعلاه على دراسة تفاقم اللامساواة في المنطقة والصلات القائمة بين مختلف أشكال اللامساواة من جهة (أي اللامساواة في النتائج وفي الحصول على الخدمات والفرص) وتطور الاستقلالية الشخصية من جهة ثانية؟

لقد أدى تحرير الاقتصاد في ظل انتشار نموذج القطاعين النظامي وغير النظامي، وتقلص الإنفاق الحكومي بما يشمل الإنفاق على الجهود الرامية إلى الحد من الفقر، إلى تفاقم اللامساواة في الدخل مع مرور الوقت، وإن كان ذلك بنسبة ضئيلة، ومن الممكن أن يؤدى اضمحلال دور الدولة وتدهور جودة الخدمات العامة وتحديدا الصحة والتعليم إلى زيادة اللامساواة في الحصول على خدمات عالية الجودة والى تقييد الحراك الاجتماعي مع مرور الزمن، ومن المتوقع أيضا نشوء اتجاهات مماثلة في سوق العمل النظامي، وتحديدا في مجال الخدمة العامة، مع استبدال مبدأي الكفاءة والجدارة بشبكات محاباة الأقارب والأصدقاء أو ما

يُعرف بـ"الواسطة"، مما يسفر عن استبعاد الأفراد من ذوي الخلفيات المتواضعة وغير المرتبطين بجهات سياسية فاعلة، وعن شح في الوظائف العامة.

وبناء على ما سبق، فمن المتوقع أن تتفاقم اللامساواة في إمكانية الوصول إلى الخدمات، وأن تبدأ مستويات اللامساواة في الدخل بالارتفاع، مع وجود حدود فاصلة واضحة بين القطاعين النظامي وغير النظامي، وبين العمال والشباب والبالغين، وبين المناطق الواقعة قي وسط البلدان وتلك الواقعة في أطرافها؛ ونظرا إلى عدم توثيق هذه الاتجاهات بشكل واضح في المنطقة العربية حتى اليوم.

وعلى الصعيد السياسي، تفتقر المجتمعات المنقسمة إلى القدرة على التنسيق بين المؤسسات والأطراف الفاعلة المختلفة لفترات زمنية متواصلة وعلى نحو موات لتحسين جودة التعليم وتشجيع الابتكار والنهوض بنوعية المنتجات، وبهذا المعنى، تُسهم أوجه اللامساواة المتزايدة في إعاقة بناء المؤسسات وفي جعل الانتقال إلى مؤسسات أكثر شمولا وأفضل أداء أمرا مستحيلا، ما من شأنه زج البلدان العربية في فخ الدخل المتوسط أكثر فأكثر.

وعلى الصعيد الاجتماعي، تنظر الأنظمة القمعية إلى قدرة الفرد على التعبير عن رأيه بحرية كتهديد لبقائها، مما يدفعها إلى القيام بكل ما يلزم لإعاقة التحرك باتجاه تحقيق قدر أكبر من الاستقلالية الشخصية. إن قمع الاستقلالية الشخصية، جنبا إلى جنب مع تزايد اللامساواة في الفرص والنتائج، لا يبعثان على تفاؤل خيرا في المستقبل، يفقد الشباب المحبط ثقته بالدولة على نحو متزايد، وقد بات أقل قدرة على تقبل الاختلافات الاجتماعية والدينية، وغير ملتزم بتحقيق هدف الحكومة الشاملة، غير أنه- في المقابل- يتوقع الحصول على دعم الدولة بدلا من الاتكال على مبادراته الشخصية، ومن المفترض أن يحمل الشباب المتعلم لواء التغيير الإيجابي وتحرير المجتمع وأن يناضل في سبيل تحقيق المزيد من المشاركة وتقبل الاختلافات والثقة. بيد أن سياسات الماضي أسفرت عن انقسامات على مستوى الأجيال. وعلى مستوى النظام التعليمي ما برحت تشكل تحديات كبيرة تحول دون إجراء تحسينات بشكل سلمي وتدريجي على مر الزمن ودون تحقيق نتائج إيجابية على المستوي السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

خامسا: نتائج الدراسة

توصلت الدراسة الراهنة إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

- أوضحت النتائج المتحصل عليها من خلال تقارير التنمية البشرية تراجع مصر في ترتيبها بين دول العالم حيث احتلت المرتبة ١١٦ عالميا من بين ١٨٩ دولة شملها تقرير التنمية البشرية عام ٢٠١٩م؛ وذلك بعد أن كانت تحتل المرتبة ١٠١ عام ٢٠١٠م أي قبل قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وأظهرت النتائج أنه بالرغم من تأخر المرتبة التي حققتها مصر عام ٢٠١٩م إلا إن مؤشرات التنمية البشرية قد عكست تحسنا ملحوظا في الأداء الاقتصادي والصحي والتعليمي في الألفية الثالثة مقارنة بالعقد الأخير من الألفية الثانية.
- بالنسبة لوضع التنمية البشرية في تسع عشرة دولة عربية من بينها مصر فتشير النتائج إلى أن هناك بعض الدول التي حققت نموا متزايدا وتحسنا في الأداء حيث تجاوزت قيمة دليل التنمية البشرية (٨)، وهى بالترتيب الإمارات العربية والسعودية وقطر والبحرين وعمان والكويت، أما الدول التي سجلت حالة تنمية متوسطة فهي على التوالي الجزائر وتونس ولبنان والأردن وليبيا ومصر وفلسطين والعراق والمغرب، في حين سجلت أربعة دول حالة تنمية بشرية منخفضة وهى سوريا والسودان واليمن واريتريا حيث بلغت قيمته دليل التنمية البشرية أقل من ٠.٥ أي أن مصر احتلت المرتبة السابعة في أفريقيا والمرتبة الثانية عشرة بين الدول العربية.
- بمقارنة أوضاع التنمية البشرية في بعض الدول العربية قبل الثورة وبعدها نجد أن هناك بعض الدول قد حققت تحسنا في الأداء وتحسنا في المكانة بين دول العالم وهى (المملكة العربية السعودية والجزائر)، بينما سجلت دول عربية أخرى تحسنا في الأداء وتراجعا في المكانة بين دول العالم وهى على الترتيب (قطر – تونس – الكويت – البحرين – المغرب – مصر)، أما الدول التي سجلت تراجعا في كل من الأداء والمكانة فكانت الأردن وسوريا.

كما يتضح من النتائج أن كلا من الإمارات العربية والسعودية وقطر والبحرين وعمان والكويت جاءت ضمن الدول الأكثر نموا في العالم، حيث تجاوزت قيم دليل التنمية البشرية بها حاجز ٨ أي التنمية البشرية المرتفعة.

- تشير النتائج إلى أنه بدراسة وتتبع حالة التنمية البشرية في مصر قبل وبعد الثورة تبين أن مستوياتها ظلت ثابتة داخل إطار التنمية البشرية المتوسطة، وأن نسبة التغير في الترتيب حسب دليل التنمية البشرية بلغت (صفر) خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٧م، وأن قيم دليل التنمية البشرية عام ٢٠٠٤م وعام ٢٠٠٨/٢٠٠٧م أفضل القيم التي حققها دليل التنمية البشرية في السنوات السابقة واللاحقة للثورة، أي خلال الفترة من ١٩٩٩ حتى عام ٢٠١٨م، كما اتضح أن المتوسط السنوي لنمو دليل التنمية البشرية لم يتجاوز واحدًا في المائة (٠.٩٠) عن الفترة من ١٩٩٠-٢٠١٧م وبلغ أقصاه عام ٢٠٠٠م (١.١٢%) ثم أخذ في التراجع حتى عام ٢٠١٧م حيث بلغت قيمته ٠.٤٦%.
- أشارت النتائج إلى أن معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة السابقة للثورة (منذ عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٠م) بلغ في المتوسط ٦.٠١% مقابل ٣.٣٦% خلال الفترة ما بعد الثورة (٢٠١١-٢٠١٨م)، وهذا الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي تنعكس آثاره بالضرورة على كافة قطاعات المجتمع وفئاته في الريف والحضر، ويؤدى إلى ارتفاع نسبة الفقر وتدنى مستوى المعيشة للمواطنين.
- تُشير النتائج إلى أن قيمة دليل التنمية البشرية المركب في الفترة السابقة للثورة أفضل منه في الفترة اللاحقة لها، وهذا يرجع بطبيعة الحال إلى انخفاض الأدلة الفرعية المكونة للدليل في فترة ما بعد الثورة، حيث انخفضت قيمة دليل توقع الحياة عند الميلاد من ٠.٧٧٨ عام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ إلى ٠.٧٠٣ عام ٢٠١٧م، كما انخفضت قيمة دليل التعليم نظرا لانخفاض معدل القيد بجميع المراحل التعليمية، بالإضافة إلى ارتفاع معدل التسرب من التعليم، وقد يرجع ذلك إلى قلة الاعتمادات الموجهة لكل من الرعاية الصحية والخدمات التعليمية حيث بلغت ٤.٢% بالنسبة للرعاية الصحية ٣.٨% بالنسبة للتعليم كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي، ومن ثم يشير التواضع الشديد في الاعتمادات الموجهة للإنفاق على الصحة والتعليم إلى عدم القدرة على تغطية الاحتياجات الصحية والتعليمية وخاصة لمنخفضي الدخول، حيث يستهلك الإنفاق على تلك الخدمات جزءًا كبيرًا من ميزانية الأسرة.
- بالنظر إلى مؤشر التنمية البشرية المعدل بعدم المساواة والذي يعكس مستوى التنمية البشرية بعد أخذ عدم المساواة في الاعتبار، بلغت نسبة مصر ٠.٤٩٢ متراجعة ٨ درجات عن ترتيبها الأساس بدليل التنمية البشرية، وينطلق مؤشر عدم المساواة من تحليلات لكل من التعليم والصحة والدخل حيث بلغت نسبة عدم المساواة في التعليم

٣٨.١% ومثلت ارتفاعا ملحوظا عن العام السابق ٢٠١٧م حيث بلغت ٣٦.٩%، بينما في الدخل بلغت ٣٦.٥% مقابل ٣٦.٣% في العام الماضي ٢٠١٧م، واستقر مؤشر الصحة عند ١١.٦%، وبذلك يكون التعليم أقل القطاعات تحقيقا للمساواة بينما يأتي الدخل والصحة في المرتبتين التاليتين على الترتيب.

- أشارت النتائج إلى ترتيب مؤشر عدم المساواة بين الجنسين والذي يعكس عدم المساواة بين الجنسين في ثلاثة أبعاد هي الصحة الإنجابية والتمكين والنشاط الاقتصادي واحتلت مصر المرتبة ١٠٢ من أصل ١٦٢ دولة، وبلغ مؤشر عدم المساواة بين الجنسين ٠.٤٥٠ حيث شغلت النساء ١٤.٩% فقط من المقاعد البرلمانية بينما حصلت ٥٩.٢% من النساء البالغات على مستوى تعليمي ثانوي على الأقل مقارنة ب ٧١.٢% من الذكور.
- بالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة للارتقاء بمستوى معيشة الأفراد إلا أنه لا يزال ٥٢% من السكان لا يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم المعيشية الأساسية من صحة وتعليم ومستوى لائق للمعيشة، وأن نسبة الفقراء في مصر أخذت اتجاها عاما متصاعدا في فترة ما بعد الثورة مقارنة بالفترة السابقة للثورة، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- يمثل الفقراء ٣٢.٥% من السكان عام ٢٠١٨/٢٠١٧م مقابل ٢١.٦% من السكان عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨م.
- بلغت نسبة الذين يعانون من الفقر المدقع ٦.٢% عام ٢٠١٨/٢٠١٧م مقارنة ٤.٦% من السكان عام ٢٠١١/٢٠١٠م، وبلغ خط الفقر المدقع ٥٨٩٠ جنيهاً سنويا بواقع ٤٩١ جنيهاً للفرد في الشهر.
- ارتفاع نسبة الفقراء بجميع محافظات الوجه القبلي على المستوى القومي (٣٢.٥%) باستثناء محافظة الفيوم (٢٦.٤%).
- تصل نسبة الفقراء إلى أعلى مستوياتها في محافظتي أسيوط وسوهاج، حيث بلغتا على الترتيب ٦٧% و ٥٩% من جملة السكان في كل محافظة.
- أن ثلث السكان في محافظة القاهرة من الفقراء.

- ارتفاع نسبة الفقراء بالمحافظات الحضرية بعد الثورة مقارنة بنسبتهم قبل الثورة بزيادة قدرها ١٩.٨%.
- ارتفاع نسبة الفقراء في ريف الوجه البحري عنه في ريف الوجه القبلي.

- للفقر بعد مكاني ملحوظ حيث يتركز الفقراء في الوجه القبلي في المناطق الريفية وبلغت نسبتهم ٥٢% عام ٢٠١٨م.
- أن ٤٠% من إجمالي الفقراء يسكنون في ريف الوجه القبلي، بينما يعيش به ٢٥.٢% من السكان على مستوى الجمهورية. وأن ١٥.٣% من الفقراء في حضر الوجهين البحري والقبلي، بينما يعيش به ٢٢.٨% من إجمالي السكان.
- بمقارنة كل من المساواة في الثروة والدخل نجد أن معامل جينى للثروة في مصر قد سجل ٩١% بينما سجل بالنسبة للدخل ٣٠% فقط وفقا لما جاء بمسح الدخل والإنفاق، مما يشير إلى تفاوت شديد في توزيع الثروة، وأن توزيع الدخل أقل تفاوتاً بمعنى اقتصار الزيادات التي شهدتها ثروات مصر على أصول غير منتجة كالعقارات وليس بغرض إقامة مشاريع تنموية منتجة تؤدى إلى خلق فرص عمل للشباب وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين وهو ما تستهدفه عملية التنمية البشرية.
- أشارت النتائج إلى وجود عدة عوامل أسهمت في تفاقم مظاهر اللامساواة داخل المجتمع، وتمثلت هذه العوامل في تراجع الإنفاق الحكومي على الخدمات، وضعف الاستثمارات وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والتراجع في الإنفاق على الأجور والتوظيف وخفض معدلات الإنفاق الحكومي على قطاعي التعليم والصحة، مما أثر وبشكل مباشر على انتشار مظاهر التفاوت واللامساواة بين المواطنين وتردي مستوى الخدمة المقدمة إليهم.

توصيات الدراسة

١- توصى الدراسة بضرورة الاهتمام والعمل على رفع مستوى المعيشة للأفراد عن طريق زيادة الدخل الحقيقي للأفراد والحد من ارتفاع معدلات التضخم وإتاحة فرص العمل والحد من البطالة.

٢- ضرورة الاهتمام بمحافظات الوجه القبلي بصفة خاصة حتى لا تكون التنمية مشوهة أو منقوصة، فتحقيق التنمية المتوازنة لن يتحقق في ظل تراجع أحد الأجزاء المهمة في المجتمع.

٣- العمل على تهيئة المناخ الآمن والجاذب للاستثمار في كافة المجالات، وبما يبعث على الاستقرار النسبي داخل المجتمع، والعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال إقامة المشروعات المنتجة التي تعمل على إتاحة فرص عمل للأفراد ورفع المستوى الاقتصادي لهم وتحسين أحوالهم المعيشية.

٤- حل المشكلات المتعلقة بالخدمات المخصصة للفقراء وعدم وصولها إليهم أو عدم قدرة الفقراء على الاستفادة من الخدمات المقدمة لهم.

٥- وضع سياسات جديدة للمتابعة والرقابة والمساءلة والمحاسبة من أجل الحد من الفساد الذي يستولى على ما يخص الفقراء.

٦- حل المشكلات المتعلقة بالخلل في توجيه الموارد للفئات المستحقة للخدمات حتى لا يؤدى ذلك إلى حرمان بعض الفئات المستحقة.

٧- الاهتمام بالتنمية البشرية في الريف والعمل على رفع مؤشرات التنمية به من خلال الاهتمام بالتعليم وتقديم تعليم شامل عالي الجودة وتوفير الرعاية الصحية الشاملة للفقراء في الريف، وزيادة إسهام الدولة في الضمان الاجتماعي وإتاحته لكافة الريفيين من ذوى الدخل المنخفض وتوفير كافة الخدمات لجميع الريفيين في الوجهين القبلي والبحري.

٨- وضع استراتيجية توظيف قومية تندمج مع خطط التنمية القومية، بهدف خلق فرص عمل أكثر ومعالجة عدم التوافق بين العرض والطلب، مع مراقبة السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات سوق العمل.

٩- ضرورة اهتمام الدولة والتركيز خلال الفترة المقبلة على حجم الطبقة الوسطى وتوسيعها وإدماجها في هيكل الإنتاج بغرض تحقيق الهدف الأساس وهو التنمية المستدامة التي تعمل على تحقيق رفاهية الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية

المراجع

أولا: المراجع العربية

١- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ٢٠٠٥م، ص ١٤٠

٢ – إسماعيل على سعد، مبادئ علم السياسة، دراسة في العلاقة بين علم السياسة والسياسة الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط ١، ٢٠٠٤م، ص ٢٥١

٣ – السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسي، المفاهيم والقضايا، دار المعارف القاهرة، ١٩٨١م، ص.٢٨٩ وما بعدها.

٤ – أنتونى جيدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة ط، بيروت ص ٤٦٨.

٥ – أنتونى جيدنز، مقدمة نقدية في علم الاجتماع، ترجمة أحمد زايد وآخرون، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بالقاهرة، ٢٠٠٢م، ص١١٢

٦- بداوي محمد سفيان "سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية "برنامج السداسي الثاني على الرابط http://virtuelcampus.univ-msila.dz/facshs/wp-content/uploads/2020/03/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9.pdf

٧ – شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي والثورة (القاهرة الدار المصرية اللبنانية ٢٠٠٣م، ص٥٠)

٨- عبد الوهاب الكيالى (الموسوعة السياسية) بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الأول ١٩٧٩م ص ٨٧١

٩ – سميه قادري، محمد المهدي شنين، بحث سوسيولوجيا الثورة مكتب الشعب الكريم - Maktabat –ach3b-alkarim.blogspot.com

١٠ – فوزية العطية، علم اجتماع الثورة وخصائص المجتمع الثوري مجلة كلية الآداب العراقية، العدد الرابع والعشرون ١٩٧٩م، ص ٤٥٨

١١ – محمد على محمد، أصول الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠م، ص٤٣٥ –٤٣٦.

١٢ – مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، دار الكتب الوطنية، لبيبا ٢٠٠٧م، ص ٩٩

١٣ – وفاء على داود، التأجيل النظري لمفهوم الثورة والمفاهيم المرتبطة بها، مجلة الديمقراطية – الأهرام، القاهرة، يناير ٢٠١٣م.
.ahram.org.eg/News/42https://democracy

١٤– يورى كرازين، علم الثورة في النظرية الماركسية (ترجمة سمير كرم) دار الطليعة، بيروت ١٩٧٥م، ص٣١.

ثانيا: التقارير والأبحاث:

١– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، ٢٠١٨/٢٠١٧م القاهرة يونيو ٢٠١٩م.

٢ – الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها التحديث **الإحصائي** لعام ٢٠١٨م.

٣– برنامج الأمم المتحدة الانمائى، تقرير التنمية البشرية، إعداد من عام ١٩٩٠–٢٠١٨م.

٤– برنامج الأمم المتحدة الانمائى، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣م، مجلة المستقبل العربي، لبنان العدد٢٠٣ ص ١٣٤.

٥– برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠١٦م، الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير.

٦- تشارلز تيلى وليزلى وود، (الحركات الاجتماعية "١٧٦٨ – ٢٠٠٤م") ترجمة ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

٦- الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الانمائى، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٩م ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر، أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين.

٧- معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية مصر عام ٢٠١٠م.

٨- الأمم المتحدة، الاسكوا، تقرير التنمية الاجتماعية، العدد الثاني اللامساواة والاستقلالية والتغيير، بيروت

ثانيا: مراجع غير عربية

1- Alexis De Tocqueville "The Old Regime and the French Revolution "Doubleday. Adivision of Random House.Usa.1983.

2-Charles Tilly "does modernization breed revolution" from Comparative Politics, The City University,1973pp. 425 - 447

3-Eric Hobsbawm, The Age of Revolution (London: vintage Books 1996), pp.2-17.

4-Economictimes.indiatimes.com," 'Definition of human development index' ", retrieved 16/9/2018.Edited.

5-https://www.gfmag.com/global-dataeconomic-data/wealth-distribution- income-inequality.

6-http:/www.unesco.orglious/sd/definitions.html (accessed 4march 2003).

7-Jack Goldstone (EDT.)"Revolutions: theoretical ،comparative and historical studies"Wadsworth ،California.2008,pp. 69 – 76.

8- Robert Tucker c (EDT) "The Marx Engles reader "w.w.Norton &company.1971.

9-Roger petres, resistance and rebellion and rebellion: lessons From Eastern Europe, (Cambridge: Cambridge University press, 2001).

10- Samuel Huntington "Political order in changing societies" Yale University Press 1968.

11- Theda Skocpol & Ellen Kay Trimberger "Revolutions and the world historical development of Capitalism" Berkeley Journal of Sociologyhttps://www.jstor.org/stable/i40046094, 1978, pp. 101-113

12-www.measureofamerica.org, "About Human Development", Retrieved 16/9/2018.Edited.

13-World Bank, development report, during 1980-2003.

14-World bank report about the development in the world 2001/2002.

15-world bank, development report, during 1980-2003.

16-www.und.org.human development report 1994-2003.